يجري حاليا توقيعها من مؤسسات المجتمع المدني الاردني

مذكرة للرئيس تطالب بالحريات العامة

الاهالي

لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

الثلاثاء ١٩٩٨/٦/٢٣ العدد (٣٣٥) الثمن (١٥٠) فلسا

القمة العربية المنتظرة .. تمنيات واوهام ام انها ممكنة

ذنيبات : وادي عربة تشكل خلافنا جوهريا مع الحكومات لا يمكن تجاهله

تشكيل لجان جديده للدفاع عن حق العوده

المؤتمر الزراعي الوطني الاول

خطوة نحو توحيد جهود اطراف القطاع الزراعي

دور المرأة في المؤتمر الوطني الاردني

كيف اسقط الشعب الاردني حلف بغداد

ماذا يقول اعلاميو اربد عن قانون المطبوعات والنشر

آراء في هذا العدد

- الخلافات في استثمارات سنة ٩٨
- اللجنة المركزية للمجابهة / جرش تتضامن مع موقف ابي يحي
- اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
- دمشق والرياض تطالبان الدول العربية بتنفيذ قرارات قمة القاهرة
- الانتلجنسيا والحزب
- سلطة الحكم الذاتي .. وزارة جديدة .. ام سياسة جديدة ؟
- الديمقراطية تطالب بمرجعيات لمؤتمر المفاوضات

المشروع الديمقراطي ومؤسسات المجتمع المدني

راي الاهالي

آفاق قانون المطبوعات

اذا اقر مجلس النواب ، قانون المطبوعات الجديد (لا سمح الله) ، تكون السلطة قد انجزت امورا عديدة من بينها الاجهاز النهائي على الحريات الديمقراطية في النشر والتعبير استكمالا لما انجزته حتى الان من محاولة الاجهاز على حريات الاجتماع والقول .. الخ .
ولكن الانجاز الاكبر من وراء هذا القانون هو محاولة وقف التعرض لاسرائيل باي قدح او ذم او نقد او تعريض .. الخ باعتبارها جرائم منصوص عليها لان اسرائيل « دولة صديقة » وحليفة وتستطيع فرض القوانين التي تراها « على الذين خلفونا » .

صحيح ان السلطة تستطيع ان تحقق هذا الانجاز وتخرج من ازمتها التي وقعت بها مع اسرائيل من حيث التاخر لسنوات ٣ من اصدار هذا القانون القمعي التطبيعي من الطراز الفريد .. وغير المسبوق في التاريخ الحديث .. ولكن الصحيح ايضا ان هذا الانجاز سوف يوقعها في ازمة جديدة مع الشعب .. وقواه الحية .. والمستنيرة .. التي تقود الراي العام .

ان الحكومة التي تفعل الاعاجيب لفرض هذا القانون (اعاجيب تكتيكية واعلامية عديدة) .. تفكر فقط باليوم .. ولا تفكر ابدا بالغد .. اذ ان هذا القانون ليس فقط تكميما للافواه ، وكسرا للاقلام ، واعتداءا على الحريات ، وفرض عقوبات ظالمة على الصحافة والصحفيين .. انه بالاضافة الى هذا كله ايذانا باننا سوف نستقبل القرن القادم بكثير من الدموع والاحزان والالام في مجتمع لا يستطيع الفرد فيه ان يقول لاسرائيل وقادتها واحزابها وحاخاماتها « تلك الثلاثة كام » !!

فالى اين تقودنا هذه الحكومة ؟!

مقاعد الاهالي

كيف نستطيع ان نتحمل كل هذا العار ؟!

بقلم : تريز الريان

يبدو ان لا قمة قريبة ، والعجز العربي الرسمي يصل الى الذروة ، وعجزنا كشعوب ليس اقل حدة ووضوحا ، لا حركة او فعل ، فقط انتظار ، تردد وانتظار ، هروب وانتظار لا مبالاة وانتظار ، عجز وانتظار .

ولكن ماذا ننتظر ؟!

البعض ينتظر مفاجاة من نتنياهو ، وعلى الاغلب ستكون مصادرة اراضي ومستوطنات جديدة ، وبالتاكيد وجوه جديدة ومهمات مفرغة في تراب البيوت المهدمة ، والبعض ينتظر وعودا وتطمينات جديدة يعلم العالم وامريكا انها لن ترى النور ،

والى متى الانتظار ؟!

ولماذا لا تعقد القمة ؟! ليفهم نتنياهو ان لا تنازلات جديدة ، وانه وقح ، وان لنا كرامة وكبرياء اكدها العراق برفضه المساعدات الانسانية ، قمة نرفض فيها الـ ١٣٪ ، قمة نرتفع فيها الى مستوى المسؤولية القومية ، ونؤكد فيها اننا نمتلك القدرة والارادة والعزم ، ونعمل فيها على تعبئة شعوبنا ومواردنا الهائلة وتسخيرها لخدمة قضايانا العادلة ، قمة نقول فيها للامريكان : كفاكم انحيازا لاسرائيل كفاكم خداعا ومماطلة وعجزا ووعودا فحقوقنا واضحة .
ان كارثة حزيران التي يصادف ذكراها هذه الايام ، لم تهزمنا وبقي عبد الناصر صامدا ، صلبا ، عملاقا ، يرفض كل الضغوط والمطالب والنصائح والتطمينات والوعود الامريكية ، وكان يعد العدة وبكل اخلاص وجدية لمعركة جديدة اجهضها السادات في عام ١٩٧٣ ، وقادت الى الهزيمة الحقيقية المرة في كامب ديفيد .

في حزيران ١٩٨٢ وصلت القوات الاسرائيلية الى بيروت ، ولكنها اضطرت للانسحاب بعد فترة وجيزة تحت ضغط المقاومة الباسلة للشعبين اللبناني والفلسطيني .

ما يجري الان من صمت وموت وانتظار لم يحصل في تاريخنا ما يجري الان يفتح شهية الاسرائيليين للاكثر والاخطر ، ما يجري الان يدمرنا ويسحقنا .

ما يجري الان سابقة له ، ولا يجوز ان تستمر .

ما يجري الان يذكرنا بصرخة خليل حاوي في حزيران ١٩٨٢ .

رباه كيف نستطيع ان نتحمل كل هذا العار ؟

● عن الزميلة تشرين (السورية)

التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي ٢/٢

د . هشام غصيب .

القى الدكتور هشام غصيب محاضرة تحت عنوان التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي وذلك في ١٩٩٧/٤/٣ .. في اطار الفعاليات الثقافية والفكرية التي ينظمها الصالون الثقافي في نادي شباب الفحيص .

في اجابته على سؤال :(في الحلقة الماضية) : باي معنى يرتبط التفكير العلمي بالتغير الاجتماعي في عقيدة التنوير ! اشار الكتور غصيب الى ان عقيدة التنوير تؤكد على ان العلاقة بين التفكير العلمي والتغير الاجتماعي علاقة جدلية وان هنالك ارتباطا جدليا ضروريا بين التفكير العلمي والانتاج الاجتماعي على قاعدة ان كل انتاج اجتماعي يستلزم معرفة وينطوي على معرفة .. وفي مايلي الحلقة الثانية من المحاضرة ... المحرر)

٣ــ ان التفكير العلمي بصفته تفكيرا مؤسسيا سائدا تاريخي في جوهره ، بمعنى انه ولد وازدهر ونما تحت ظروف تاريخية معينة ، وقد ينحسر ويتراجع ، بل قد يندثر ويتلاشى ، تحت ظروف تاريخية اخرى . فهو ليس ازليا ، كما انه قد لا يدوم طويلا ، وانما يلد ويزدهر وينحسر وقد يموت ، شانه شان غيره من العضويات والبنى الاجتماعية التاريخية . لقد شكلت ولادة التفكير العلمي زلزالا عاصفا في الوعي الاجتماعي ما زلنا نعيشه ونلحظ تعاظمه . ان التفكير العلمي اذا ثورة دائمة في حياة البشر في الحقبة الحديثة يقلبها باستمرار راسا على عقب . وهو ليس ممارسة ذهنية محضة يمارسها نفر من الموهوبين والعباقرة في كل زمان ومكان في ابراجهم العاجية خارج اطار المؤسسات والتيارات الاجتماعية المتلاطمة . كما انه ليس حكرا على عرق معين ، حيث ان امكانيته مكتوبة في بنية الدماغ البشري ، وهو عملية اجتماعية تاريخية معقدة تستلزم جملة من التراكمات التاريخية والظروف الاجتماعية والمادية المتطورة .

٤ــ ان التفكير العلمي يربط بين الخاص والخاص وبين الخاص والعام وبين العام والعام عبر منهج دينامي من التحليل والتفكيك والشك واعادة التركيب والتجريد والنمذجة والاختبار والتخيل التجريبي والتجريب المتواصل والتنبؤ وتوسيع فضاء الامكانات . فهو قوة ثورية عاصفة . لذلك ، فليس كل حضارة بقادرة على تحمله ، ويمكن القول ان اول حضارة استطاعت تحمله ، بل وعملت على خلقه وتنميته ورعايته ، هي الحضارة الراسمالية الحديثة . وذلك بفضل حاجتها الانتاجية الضرورية اليه . اما الحضارات ما قبل الراسمالية ، فلم تستطع تحمله لفترات ملموسة ، فلم تتحمل الا بعض عناصره وجوانبه . وقد وضعت هذه العناصر ضمن اطر وقيود دينية وفلسفية شكلت بمثابة قفص لها ولفعلها . بذلك فقد كان العلم في تلك الحضارات علما مقيدا ومفككا وتابعا للدين والفلسفة الدينية . ولم تنبثق المنهجية العلمية في تقانتها وبوصفها قوة اجتماعية انتاجية اساسية الا بعد ان تمكنت من كسر هذه الاطر وخلق اطرها الخاصة . هذا ما حصل بصورة حاسمة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في اوروبا ، فيما يسمى الثورة العلمية الكبرى . وبعدها اخذ يحتل العلم في المراكز الراسمالية مركز الصدارة ، واخذت الحضارة الحديثة تتعلم كيف تؤقلم نفسها وتتكيف مع تطوره . لقد احتاجت الراسمالية الى التفكير العلمي في انتاج المعرفة بصدد الطبيعة وتسخيرها تقانيا ، لان قاعدتها الانتاجية استلزمتها بالضرورة . لكنها خافت من العقلانية العلمية الثورية في جوهرها ، خافت ان تنتقل الى الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، خافت ان تتملك الجماهير وتصبح اداة تحرر في يدها . لذلك سعت منذ البداية الى حصر التفكير العلمي واحتوائه والحد من تفشيه في مسامات المجتمع الراسمالي . وكان سبيلها الى ذلك الفلسفة البرجوازية ، وبخاصة التيارات اللاعقلانية منها . اذ اخذت البرجوازية تتنكر لتراث عقيدة التنوير ، متنكرة بذلك لجانب مهم من تراثها ، حيث ساهم مفكرو البرجوازية الثورية مساهمة رئيسية حتى عام ١٨٤٨ في بناء هذه العقيدة . وطورت البرجوازية الغربية في مجابهة عقيدة التنوير ، وبخاصة بعد ١٨٤٨ ، وهو عام اول تحرك ثوري سياسي مستقل للطبقة العاملة ، اول : طورت فلسفات لاعقلانية حديثة قوية ، تصاعد نفوذها وتضاعفت حدتها في القرن العشرين ، حتى وصلت الاوج في العقد الاخير منه ، وذلك لمجابهة تيار التنوير والحد من تفشيه في صفوف الجماهير . بذلك استطاعت الراسمالية ان تحتمل التفكير العلمي وعقلانيته الفلسفية ، فاستفادت من هذا التفكير انتاجيا من دون ان يتحول الى قوة ثورية فالتية تعصف بحكم البرجوازية وسيطرتها .

٥ـ ان التفكير العلمي بحكم تكوينه الداخلي يدخل في تصادم مع جميع العقائد الدينية والفلسفية ، بما في ذلك عقيدة التنوير التي يشكل اساسها . لكن صدامه مع عقيدة التنوير ليس تناحريا . انه اقرب الى التوتر الخلاق منه الى التناحر . ان العلاقة بين الطرفين هي علاقة نقدية اكثر منها نقضية تناحرية . وعلينا الا ننسى هنا ان احدى الوظائف الرئيسية لعقيدة التنوير هي حماية العلم من الايديولوجيا اللاعقلانية والدفاع عنه . وتدخل العلاقة النقدية بين الطرفين في نطاق هذه الوظيفة . فالعلم وعقيدته يحميان بعضهما بالنقد . انها علاقة صحية تدفع الاثنين على درب التقدم . هذا فيما يتعلق بعقيدة التنوير . اما فيما يتعلق بالعقائد الاخرى ، وبخاصة العقائد الدينية الشمولية قروسطية الطابع ، فان علاقة التفكير العلمي بها هي علاقة صدامية تناحرية بالمطلق . لذلك كان محتما على العلم ان يصطدم بالعقائد السائدة والمسيطرة في العصور الوسطى . كان ذلك محتما :

أ ـ لان هذه العقائد كانت شمولية ترفض وجود اي سلطة خلاف سلطتها ، في حين ان العلم يرفض ان ينصاع لاي سلطة في مجاله المعرفي غير سلطته الداخلية ، سلطة العقل العلمي في بعديه النظري والتجريبي . فهو يرفض السلطة المعرفية للغيب والسلف والبديهي ، ولا يعترف الا بسلطة منهجه .

ب ــ لانه لا يسلم بفكرة ، مهما اعتبرت مقدسة ، من دون اخضاعها للتحليل النظري المنطقي والاختبار العلمي الدقيقين والمتواصلين . فاما ان تكون الفكرة مدروسة بعمق ومؤسسة على ارضية منطقية تجريبية صلبة ، واما ان تظل خارج موروثه الحي .

ج ــ لانه يرفض اعتبار الطبيعة مجرد مخلوق ، اي مجرد تعبير عن ذات او منطق احادي ، وانما يعتبرها كيانا ماديا مستقلا تحكمه قوانين ومبادئ موضوعية ولا ينطبق ظاهره مع باطنه . كما انه يرفض اعتبار الانسان خارج الطبيعة .

د ـ لانه ينطلق من ان المعرفة لا تهبط من عل ، وانما تصنع صناعة بادوات التنظير والتجريب العلميين من قبل جماعات بشرية مدربة على استعمال هذه الادوات ومشربة حتى النخاع بالموروث المعرفي العلمي .

بسرعة

حواتمة يدعو عرفات لترحيل مجلس السلطة

دعا نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ياسر عرفات لترحيل مجلس السلطة بكامله استجابة لضغط الشعب الذي رفض فساد اجهزة السلطة ، والاستجابة للمجلس الفلسطيني « الاشتراعي » الذي كشف تقريره المالي سرقات وفساد مجلس « وزراء » السلطة وطالب منذ حزيران ١٩٩٧ باقالة كل مجلس « الوزراء » ومحاكمة « سبعة من الوزراء وبالاسماء » الذين سرقوا واغتنوا من مال الشعب وخبزه اليومي ، وان تتم المحاكمة بحضور ممثلي الامم المتحدة والدول المانحة .

واشار حواتمة الى ان الجبهة الديمقراطية اعلنت عن رفض المشاركة بمجلس السلطة تحت سقف وقيود اتفاق اوسلو الظالم ، واطلقت الجبهة الديمقراطية مبادرة وطنية شاملة (ايار ١٩٩٨) لتجاوز اتفاق اوسلو / بروتوكول الخليل واعادة بناء الوحدة الوطنية الائتلافية باستراتيجية نضالية جديدة تستند الى انتفاضة جديدة متطورة واستراتيجية سياسية جديدة تقوم على قرارات ومرجعية الشرعية الدولية واعادة بناء جسور العلاقة بين المسارات العربية .

وجدد حواتمة الدعوة للقمة فلسطينية تقدم برنامج القواسم المشتركة الفلسطينية للقمة العربية القادمة ومن اجل برنامج عربي مشترك ردا على سياسة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو والصفقات الجزئية الصغيرة والمدمرة منذ اوسلو حتى الان .

المؤتمر الزراعي الوطني الاول

خطوة نحو توحيد جهود اطراف القطاع الزراعي

الاهالي ـ تحت شعار (نحو استراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع الزراعي على ابواب القرن ٢١) عقد في ١٦/١٧ حزيران الجاري ، وفي المركز الثقافي الملكي بعمان المؤتمر الزراعي الوطني الاول .

وقد شارك في المؤتمر الذي قامته نقابة المهندسين الزراعيين الجهات التالية :

وزارة الزراعة ، مؤسسة الاقراض الزراعي ، مؤسسة التسويق الزراعي ، نقابة تجار المواد الزراعية ، نقابة تجار المنتجات الزراعية ، اتحاد المزارعين ، كليات الزراعية في الجامعات الاردنية ، جمعية مصدري الخضار والفواكه ، الشركات الزراعية الكبرى ، المصانع الزراعية ، امانة عمان الكبرى ، شركة الفوسفات الاردنية ، جمعية حماية المستهلك الاردني نقابة الاطباء البيطريين .

كما قدم للمؤتمر عدة اوراق تمت مناقشتها وهي كالتالي :

تنمية زراعة الخضروات

تلقي هذه (الدراسة) الموسعة الضوء على العديد من المكونات الاساسية والتي تساهم في انتاج الخضروات مثل البذور والتقاوي ، الالات الزراعية المستخدمة ، الارض الزراعية ، المنشآت الزراعية والعنصر البشري وتوضح مصادر هذه المكونات وكيفية استخدامها وسبل تحسين كفاءتها لزيادة الانتاج ، كما وتناقش بعض العمليات الفنية الاساسية كوقاية المحاصيل من الافات وتكنولوجيا الحصاد والتصنيع وتبين افضل الطرق العلمية الواجب اتباعها في عملية الانتاج ، كما تبرز دور المؤسسات الزراعية الاردنية المختلفة ودورها في تطوير هذا القطاع الكبير وتناقش دور مؤسسات القطاع العام مثل وزارة الزراعة ، مؤسسة الاقراض الزراعي ، مؤسسة التسويق الزراعي والشركات الخاصة المهتمة بتصنيع المواد الغذائية والعبوات الزراعية والمصدرين والمسوقين والوسطاء ، كما وتذكر اهمية دور نقابة المهندسين الزراعيين في رفد هذا القطاع وتطويره عبر تحسين كفاءة المهندس الزراعي ودورها في مخاطبة الجهات التنفيذية مثل مجلسي الوزراء والنواب والعمل على ايصال صوت هذا القطاع لهم .

الموارد الارضية في الاردن ـ خصائص ومشاكل ومقترحات لحلها

تعتبر الموارد الارضية من اهم الثروات الوطنية ، وهي احد اهم دعائم الاقتصاد الوطني التي تهبها الطبيعة لاي بلد حيث لا يد للانسان في طرق تكوينها وانشائها والكثير من خصائصها ، ويستعرض هذا البحث التوزيع الجغرافي للموارد في الاردن والعوامل المؤثرة فيه وبين استغلالات الاراضي وتاثير العوامل المناخية في تدهور الموارد كما ويقترح خصائص الموارد الارضية في مناطق وادي الاردن مقبلا بالاغوار الشمالية والوسطى والمرتفعات الجبلية والمنطقة الهامشية والمناطق الجافة . وفي النهاية يتم اعطاء حلول لمشاكل الاراضي في الاردن باسلوب علمي واضح .



قطاع الفاكهة : واقع ومعوقات وتوصيات

شهد قطاع انتاج الفاكهة في الاردن توسعا كبيرا من خلال العقود الثلاثة الماضية ، مما ادى الى تنوع كبير في انواع واصناف الفاكه والمنتجة محليا ولقد ساعد في ذلك التنوع الكبير لمناطق الانتاج المختلفة وتعالج هذه الورقة اهمية محاصيل الفاكهة في الاردن وواقع انتاجها والطلب المستقبلي عليها ، كما تذكر دور مشاكل انتاج الغراس والية ادارة الانتاج في بساتين الفاكهة وتبحث في اهم الافات والامراض الحشرية وسبل قطف وتداول وتسويق هذه السلعة الغذائية المتميزة .

المصادر المائية بالاردن : توفرها نوعيتها وتوزيعها

يؤدي القطاع المائي دورا اساسيا في تحقيق التنمية الزراعية واستقرارها وتحسن مردودها الاقتصادي وسوف تزداد اهمية المياه ولن يكون من السهل تحقيق اي قفزة نوعية في زيادة الانتاج واستقراره بدون مياه والوصل الى امن غذائي مستدام وتكشف الدراسة عن مصادر المياه السطحية والجوفية في الانهار والاحواض والاودية وتحليلها الكيميائي والتوصيل الكهربائي ونسبة الايونات والغازات الذائبة . ثم تتطرق الى مشاكل المياه في الاردن وسبل حلها وزيادة كمية ونوعية المياه .

اين نحن في قطاع المحاصيل الحقلية ؟؟

تأتي المحاصيل الحقلية في طليعة السلع الزراعية الغذائية والاستراتيجية التي يعتمد عليها الاردن في توفير مصادر الغذاء اللازم للسكان وهو الذي بلغ لمعدله [illegible] معدل احتياجاته السنوية على سبيل المثال في السنوات العشرة الاخيرة من القمح والشعير ٦٤٠ر٤٤٥ الف طنا ينتج منها ١٣٪ ، ١٢٪ على الترتيب ، وتبين هذه (الدراسة) مناطق زراعة المحاصيل الحقلية في الاردن وانواع المحاصيل الصيفية والشتوية كما وتبين مدى الاكتفاء الذاتي في الحبوب والاعلاف ثم توضح المعوقات والسياسات والاستراتيجيات لاستثمار امكانات النمو في الزراعة المطرية وفي النهاية تقدم توصياتها في هذا الشأن .

التقييم الاقتصادي للتقنيات الحديثة لتطوير ورفع كفاءة المحاصيل الحقلية

تقترح هذه (الورقة) اساليب علمية متميزة في عملية استغلال الاراضي في انتاج وزراعة الحبوب وتذكر معوقات تطوير المحاصيل الحقلية وتؤكد على ضرورة تطبيق اسلوب تجميع الاستغلال الزراعي في انتاج الحبوب وذلك للتغلب على مشكلة الحيازة الفردية وتدعو الى توفير الالات الزراعية والبذار المحسن والري التكميلي من اجل رفع انتاجية وحدة المساحة واستغلال الاراضي غير المزروعة .

اثر النشاط الزراعي في تلوث البيئة

البيئة والموارد الطبيعية هي كنوز لبيئة غير متجددة ويصعب تعويضها عند فقدانها ، ومن هنا اتت هذه الورقة لتلفت الانتباه الى بعض النشاطات الزراعية غير المروية والمؤثرة على هذه البيئة مثل الاستخدام الزائد للاسمدة الكيماوية الذي يلوث مصادر المياه واستخدام الاسمدة العضوية غير المختمرة والتي ادت الى انتشار مشكلة الذباب في وادي الاردن والمبيدات السامة والمواد البلاستيكية وخطر المياه العادمة المعالجة ، وتوصي بالحد من الاستخدام غير المنطقي لهذه المواد من اجل المحافظة على نظافة بيئتنا الجميلة .

وقد استهدف المؤتمر :

١ ـ توحيد جهود المنظمات والفعاليات الزراعية الوطنية للوصول الى الصيغ المثلى للتعاون .

٢ ـ الخروج بتوصيات تنظم فعاليات القطاع الزراعي .

٣ ـ تقييم السياسات الزراعية الحالية والخروج بتوصيات حولها .

٤ ـ ابراز دور الفعاليات الزراعية الاهلية ودورها في قيادة القطاع الزراعي .

٥ ـ ابراز البعد الاجتماعي والوطني للقطاع الزراعي .

٦ ـ ايضاح الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي وتكامله مع القطاعات الاخرى .

خير الكلام

● يكتبها ابو جابر

لهم .. كل الحب

يمكن لأي انسان ان يضع اهدافا لنفسه بنفسه او يقرأ عنها ويتبناها او يسمع عنها من اخرين وتعجبه او يستنبطها من التجربة الناضجة او النية .. او يلتحق باهداف حددها غيره ، يحبهم او يثق بهم او لأي سبب كان .. بما فيه انتهاز الفرص لأي غرض كان .

ذلك كله ممكن : الا شيء واحد غير ممكن .. وهو العاطفة حيال هذا او هذه الاهداف .. وهذه لا يستطيع احد اين يستعيرها من احد او يقلد بها احد ، ولا تاتي بالثقة باحد او نظام اوعائلة او صديق او اخ او حتى حبيب .

العاطفة القوية هي العنصر الحاسم في ان يقوم شخص ما بملاحقة قضية ما او هدف ما او عمل ما حتى انجازه او الموت دونه .

والعاطفة القوية لا تخبو ، فهي مثل مادتها نفسها تتزود ذاتيا .. وتبقى مشتعلة ، والأهم انها تلوّن كل شيء في حياة الانسان ، وتطبعه بطابعها .. وفي مرجلها تختمر القناعات وخلف الشرر المتطاير من لهيبها يتجه القلب والعين والذهن ..

وهي مصدر الحزن المبدع والانتاج المتميز ، والريادة والالهام . ورغم كل ما يمكن ان ينتج عن تفاعلاتها مع الخارج من الام وشقاء وتضحيات فانها ايضا مصدر لا ينضب للسعادة والرضى عن الذات والعالم .

بقيت كلمة ، وليست اخيرة ، هذه العاطفة التي تتسم بكل هذه السمات .. يجب ان تكون صادقة حتى ينتج عنها الخير .. والخير وحده .

فلاصحاب العواطف العميقة والصادقة .. كل الحب .

مذكرة للرئيس تطالب بالحريات العامة

الأهالي ـ يجري حاليا التوقيع ، من قبل الاحزاب السياسية والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني ، على مذكرة الى رئيس الوزراء حول موضوع الحريات العامة .

وتجيء هذه المذكرة بمبادرة من لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق اثر قيام محافظ العاصمة عمان بالتدخل لدى ادارة مجمع النقابات المهنية لمنع اقامة مهرجان خطابي كانت لجنة التعبئة قد اقرته يوم ١٩٩٨/٦/١٥ باسم « اليوم الأردني لدعم العراق وفك الحصار عنه ورحيل القوات الاجنبية عن المنطقة » .

وعلمت الاهالي ان المذكرة تتناول ظاهرة تطرف السلطة ومغالاتها في منع وسائل التعبير الشعبي بالتجمع والمهرجانات والمسيرات واعتبار هذه الممارسات لا تستقيم مع الحاجة الشعبية العامة لذلك .

كما علمت الاهالي ان الموقعين يطالبون الحكومة باعادة النظر في مجمل السياسات التي تتعارض مع الحريات العامة .

تشكيل الائتلاف الوطني للطفولة

الاهالي ـ قامت هيئة العمل الوطني للطفولة بتشكيل الائتلاف الوطني للطفولة الذي تشترك فيه كافة المؤسسات والافراد العاملين والمهتمين بقضايا الطفولة والذي يسعى الى تهيئة الظروف والامكانات للطفولة في الاردن ، للتمتع بنمو شامل متكامل في المناحي الصحية والاجتماعية والتربوية والثقافية .

وقد تشكلت فكرة هيئة العمل الوطني للطفولة بدافع تعزيز الجهود في مختلف القطاعات الرسمية والاهلية والدولية القائمة على خدمة اطفال الاردن لتؤكد على اهمية تضافر هذه الجهود والعمل المؤسسي من خلال سعي الهيئة لتحقيق الاهداف النبيلة التي دعا اليها الاعلان العالمي لحقوق الطفل وميثاق حقوق الطفل العربي .

في الهم الوطني

■ بقلم : تريز الريان

المشروع الديمقراطي ومؤسسات المجتمع المدني (١)

تمت صياغة مفهوم المجتمع المدني خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد انهيار النظام الاقطاعي وظهور المجتمع البرجوازي وانتصار الديمقراطية البرجوازية كشكل جديد للعلاقة بين الشعب والسلطة الجديدة الحاكمة والتي تمثل مصالح الطبقة البرجوازية وما انتجته من فكر وثقافة . قبل هذا كان المجتمع يعبر عن نفسه قبليا او عائليا يتكتل الناس فيه في ظل رئيس عائلي او قبلي هو الحاكم الاصغر (لأن للجمتمع حاكما اكبر هوالامبراطور) ومن دونه هم عبيد او انصاف عبيد .

اما في الوقت الراهن فان اهم تعبيراتها المناداة بالحرية وحقوق الانسان ، وبما يعنيه من تقليص لدور الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يتمثل بالاحزاب والنقابات والجمعيات والمؤسسات ووسائل الاعلام غير الحكومية ، ضد سيطرة الحكم والسلطة المباشرة من خلال اجهزة الدولة (الجيش ، البوليس ، المحاكم ، القوانين والتشريعات • بالاضافة الى مؤسسات الفكر والاعلام والتعليم بما في ذلك السلطة القضائية ، بحيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني برفض ومقاومة وسائل الكبت والقمع التي تمارسها السلطة والمطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية للفئات الشعبية ، اي ان المجتمع المدني ظهر على اساس وجود تعارض اساسي عميق بين الدولة كجهاز طبقي منحاز وسلطة قمعية وبين المجتمع ، حيث تلجأ الدولة الى ادوات السيطرة القمعية المعروفة والسيطرة المعنوية باستخدام وسائل الاعلام والمؤسسات الثقافية والتعليمية واساليب الاغراء والرشوة ، بينما يقف المجتمع المدني على النقيض كحامي للديمقراطية وقيمها الاساسية المتمسكة بالحرية والتعددية والمساواة والاخاء ، على اساس حماية حقوق الانسان كفرد وجماعة وذلك بتفعيل المشاركة الاجتماعية والاسياسية من خلال الاحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات غير الحكومية واي تنظيمات اخرى لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي والخوف من السلطة القمعية للدولة ، وواضح ان المسؤولية الاكبر تقع على كاهل الاحزاب والنقابات والتي تمتلك قاعدة منظمة وامتدادا جماهيريا ، لياخذ المجتمع المدني دوره في المشاركة والتغيير ، بتعزيز الديمقراطية وتفعيل دور المواطنين والوقوف في وجه السياسات الحكومية التي تعرقل هذا الدور بمحاولة التغلغل في النقابات والجمعيات والاحزاب وكل مؤسسات المجتمع المدني لكبح جماحها والسيطرة عليها ، وخاصة في هذه الظروف التي لم تستطع الدولة ان تفي بوعودها وشعاراتها وان تجد حلولا للازمات المتلاحقة ، حيث ترفض حتى الان الحوار الجدي حول مختلف القضايا لتاخذ مؤسسات المجتمع المدني دورها باعتبارها تمثل قطاعات واسعة وباعتبارها العنصر الاهم في المجتمع والضامن للديمقراطية والمشاركة الشعبية على قاعدة الديمقراطية اولا واخيرا . الديمقراطية التي تعني الحريات السياسية في القول والعمل والتعبير واحترام حقوق الانسان والمساواة والمشاركة الرئيسية في صياغة القوانين وخاصة قانون الانتخابات وعلى قاعدة التعددية السياسية والفكرية والحزبية ، التعددية بما تعنيه من تنوع في الرؤيا وحرية التنظيم السياسي والحق في تشكيل الجمعيات والاحزاب وحرية التعبير في وسائل الاعلام والصحافة ، وصولا الى التداول السلمي للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع بانتخابات حرة ونزيهة لا مجال فيها لاي لبس وتدخل وتزوير ، وليست الديمقراطية الشكلية التي تتحدث بلغة الديمقراطية بينما تستمر في الواقع بالنهج العرفي السابق والديمقراطية الشكلية التي تبقى شعارات لارضاء الخارج والتنفيس في الداخل الديمقراطية الحقيقية تكون في الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية ونزع الاغلال من ايدي الجماهيرية وايضا بربط الديمقراطية السياسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، عبر مشاركة المجتمع المدني برسم سياسة اقتصادية سليمة تؤمن حياة معيشية مناسبة وتوزيع متوازن للخيرات المادية ومحاربة كل اشكال الفساد وهذا ما يجب القيام به من تفعيل ومشاركة للمجتمع المدني وليس التدخل والتعدي والفساد ومنع استقلالية مؤسساته ، صحيح ان هذه المؤسسات تعاني من الضعف وخاصة الاحزاب لاسباب عديدة اهمها الاحباط والمرارة والانسحاب من ساحة الفعل السياسي ، رغم التذمر المستمر من سياسات الحكومة والتي تزداد علانية وحدة ووضوحا ، وكذلك تزداد المطالبة بايجاد الحلول للمشاكل المستعصية وخاصة الاقتصادية منها وكذلك المطالبة بالديمقراطية والتغيير .

ان الازمة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تحتاج الى وقفة ومراجعة وطنية شاملة وايجاد الحلول المناسبة لها ، والازمة عميقة ومتداخلة في عناصرها ولا يجدي في علاجها اي حلول شكلية او مجزؤه ، ونحلها لا يتم الا بالديمقراطية ، لا حل للازمة الاقتصادية والسياسية الا بالمزيد من الديمقارطية وحقوق الانسان والحريات والحقوق العامة اي ما يشكل بمجموعه مفهوم المجتمع المدني . والديمقراطية التي تريد هي التي تعبر عن مصالح الناس وتلغي الاحادية والراي الواحد في الفكر والممارسة ولهذه الديمقراطية مستلزمات مادية ولا يمكن ان تكون شعارات براقة فقط وبدون اي مضمون وواقع مادي ، يمكن التخلي والتراجع عنها بمنتهى البساطة والسهولة .

الخطوات الاولى للديمقراطية في بلدنا بدأت بعد هبة نيسان وجاءت نتيجة لصراع طبقي مرير ولا يزال الصراع من اجل تعزيزها واعطائها مضمونا حقيقيا مستمرا وما زال الصراع من اجل حق الناس في المشاركة والمساواة السياسية والاجتماعية ، وحق الناس بالعمل والحريات العمة (حرية الكلمة والنشر والتنظيم والاجتماعات وحرية المراسلات والمكالمات الهاتفية غيرها من الحقوق المدنية ، وحتى لا تبقى هذه الحقوق مجرد نصوص في الدستور والقوانين بل واقعا يمارس كل يوم .

كان للمجتمع المدني الاردني في ازمة الخليج صوتا ودورا بارزا ومميزا ، فقد نشطت كل مؤسسات المجتمع المدني بالعمل الجاد لدعم العراق في مقاومه الهجمة الرجعية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بتنظيم المؤتمرات والمظاهرات لمؤازرة الشعب العراقي ، كما قامت بجمع التبرعات لمواجهة الحصار ، وقد حظيت هذه النشاطات باحترام الجميع ، ولا زال بامكان المجتمع المدني في بلدنا ان ينشط بتنظيم نفسه ووضع برامج واقعية قابلة للتحقيق وقادرة على اجراء التغيير اللازم لتطور البلد وصون حرمته وضمان ازدهاره . وقبل ايام وللمرة الاولى يجتمع مختلف فعاليات المجتمع المدني الاردني ومن مختلف القطاعات ويقرون برنامجا سياسيا ، ويتفقون على عقد مؤتمر وطني لبحث الازمة التي يمر فيها الاردن ، ولاول مرة تعمل المؤسسات والفعاليات بشكل منظم ، كما يجدر بمؤسسات المجتمع المدني ، وتنتخب لجنة تحضيرية ولجنة تنفيذية ، وتضع خطة موحدة للعمل تحت شعار « نحو اردن ديمقراطي حر وقوي » وقد جاء في كلمة اللجنة التنفيذية المؤقتة التي القاها فضيلة المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين ما يلي :

تم الاجماع اخيرا على ان الاصلاح يجب ان يكون باتجاهين : الاتجاه الاول هو اصلاح العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني بتعبيراتها المختلفة احزابا ونقابات وهيئات اجتماعية وثقافية واصلاح طرق تعاملها مع الهم الوطني ووقف عملها كجزر منعزلة بحيث ان اقصى ما يستطيع انجازه هو التعبير عن الاستياء العام الذي يقصر عن الفعل .

والاتجاه الثاني ان حصيلة هذا الاصلاح المرجو ستكون توحيد الجهد الشعبي بعامة للضغط على السلطة من اجل التراجع عن خياراتها المدمرة في جميع المجالات ، فهذا الوطن لنا جميعا ، ويجب ان تاخذ مؤسسات المجتمع المدني دورها كاملا في صنع مستقبله !!

ان العمل الذي بدأ يحتاج الى الترفع عن المصالح الذاتية ويحتاج الى تنظيم وشجاعة للوقوف في وجه السياسات الحكومية الضارة وذلك ببرنامج والوعي للاصلاح يوحد مؤسسات المجتع المدني وقوى الشعب صاحبة المصلحة في الديمقراطية ووقف هذا التدهور العام والنهوض من جديد .

(يتبع)

تراجع الزراعة ومعاناة المزارع

تواصل التراجع في اهمية الزراعة النسبية الى اجمالي الناتج المحلي طوال السنوات الماضية وبلا انقطاع من ١١٪ في سنة ٩٢ الى ٧ر٧٪ ، ٤ر٦٪ ، ١ر٦٪ في سنوات ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ على التوالي (النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي ـ جدول ٤٩ ـ صفحة ٨١) ، فيما تدل كل المعطيات والمؤشرات في نهج السياسات الاقتصادية والمالية الحكومية المتبعة على توقع هذا الهبوط في السنوات القادمة .ولم يقتصر الامر على تراجع اهمية الزراعة النسبية الكلية بل نلاحظ من الجدول (٥٤) صفحة (٨٥) من النشرة نفسها عدم زيادة انتاج او ثبات او تذبذب أنتاج السلع الحقلية الرئيسية ، وزيادة كبيرة في انتاج بعض منتجات الخضار وهبوطا موازيا في بعضها بل ان انتاج البيض الذي تصاعد في سنوات سابقة مال الى الثبات او التراجع مؤخرا .ومع زيادة تكلفة الانتاج الزراعي بكافة مكوناتها ، وبقرارات حكومية برفع اسعار المياه او زيادة تكلفة التمويل ، او بسبب مواقع احتكارية لموردي مدخلات الانتاج ، ومع حدوث اختناقات تسويقية ادت الى انهيار اسعار بعض المنتجات في السوق ، ولتحكم كبار الموزعين ، ولعدم وجود مشاريع تصنيع كافية للمنتجات الزراعية وللتخلي عن اتباع النمط الزراعي ، فان معاناة المزارع الاردني (المالك الصغير ـ الفلاح / المزارع) اشتدت واضطر بعضهم الى

متابعات اقتصادية

احمد النمري

التخلي عن الزراعة بعد ان وصلت دخولهم الى ما دون حد الكفاف وبما يضعهم في خانة او في مستوى الفقر المدقع .حقا وضع الزراعة والمزارع الاردني تجاوز الخط الاحمر ، ومجرد الحديث عن اعداد وسياسة زراعية جديدة لا يكفي .



اختلالات في استثمارات سنة ٩٨

اعلنت مؤسسة تشجيع الاستثمار ان عدد المشاريع الجديدة المستفيدة من مزايا وحوافز قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٩٥ بلغ في الفترة منذ بداية سنة ٩٨ وحتى ٩٨/٦/٥ (٦٨) مشروعا بحجم اموال مستثمرة (١٣١) مليون دينار ، مقارنة ب (٧٥) مشروعا ، وحجم استثمار (٨٥) مليون دينار في الفترة المماثلة من سنة ٩٧ وبنسبة زيادة ٥٤٪ .

الزيادة المطلقة في قيمة الاستثمارات الجديدة في سنة ٩٨ جيدة في حد ذاتها ولكنها لا تكفي للتاكيد على ظهور صورة وردية عامة ، لعدد المشاريع الجديدة في القطاع الصناعي بلغ (٥٣) مشروعا بحجم استثمار (٣ر٣٢) مليون دينار اي بمتوسط اقل من مليون لكل مشروع (٩ر٦ الف دينار) ، مما يشير الى ان ما يسمى بالمشاريع الصناعية هي في معظمها من الصناعات الصغيرة او ذات الطابع الحرفي . وفي مقابل ذلك فان نصيب الاسد في الاستثمارات الجديدة المعلنة وكما في العام الماضي كانت للقطاع الفندقي ، وبعدد مشاريع (٦) وبقيمة استثمارات (٩ر٤٨) مليون دينار وبنسبة ٣٧٪ من الاستثمارات الكلية الجديدة ، وبمتوسط استثمار (٨) ملايين لكل مشروع ، الامر الذي يشير الى انها استثمارات في فنادق كبرى جديدة يتوقع ان تزيد كثيرا من التخمة الحالية في هذا القطاع .

وصول الاستثمارات الزراعية الى رقم (٤ر١٢) مليون دينار وبنسبة ٩٪ من اجمالي الاستثمار تعتبر تطورا ايجابيا ، هذا ورغم الزيادة الواضحة في عدد وقيمة الاستثمارات الجديدة في المنطقة ج الا ان الاستثمار لا يزال مركزا بكثافة في المنطقة (أ) الاكثر تطورا وبنسبة ٥٥٪ ، وقد شكل الاستثمار العربي والخليجي منه (٩٤٪) من جملة الاستثمارات غير الاردنية .يجدر التنويه الى انه ليس الاكثر اهمية التحدث عن ارقام ونسب كبيرة قد يكون بعضها جامدا او مضللا بقدر ان تكون المشاريع الجديدة جدية وذات جدوى اقتصادية وبعد اجتماعي ، وقابل للاستمرار والتطور وقادرة على الحد من الاختلالات في نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة .

المجابهة

اللجنة المركزية للمجابهة / جرش

تتضـــامـــن مــع مـــوقـــف ابي يحي

الأهالي ، جرش ، خاص - ذكر محمد ابو مرار امين سر لجنة المجابهة المركزية لمحافظة جرش بأن اللجنة قد قامت بزيارة تضامنية للسيد ابو يحي (اسماعيل شقير) صاحب مطعم الخيام في مدينة جرش .

وتأتي هذه الزيارة التضامنية على خلفية قيام (ابو يحي) برفض استقبال السفير الاسرائيلي والنائب المطبع حماده فراعنه والوفد المرافق .

وقد عبر السيد ابو يحي عن شكره وتقديره لهذه الزيارة وتاييده التام لنشاطات لجنة المجابهة ودعمه للمؤتمر الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني .

ومن الجدير بالذكر ان هذه ليست هي المرة الاولى التي يقوم بها (ابو يحي) بواجب المواطنة الحقة المسؤولة في التعبير عن الوجدان والموقف الشعبي من اعداء الامة . فقد سبق له وطرد مجموعة من السواح الامريكيين والانجليز ابان العدوان على الجماهيرية الليبية .. وخلال العدوان الثلاثي الذي قادته امريكا ضد العراق ، وكذلك قام بطرد مجموعة من السياح اليهود الذين يحملون الجنسية الامريكية ابان العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان في عملية « عناقيد الغضب » .

وذكر السيد ابو مرار ان ابو يحي قد وعد الوفد المتضامن معه ان يبقى امينا على مبادئه وانه لن يسمح لأي يهودي بالدخول الى مطعمه ما دامت الدولة العبرية تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة .

وابو يحي هو مناضل قامت سلطات الاحتلال بابعاده من قريته سنجل - رام الله في عام ١٩٧٥ .

● اسماعيل شقير (ابو يحي)

مواجهة قومية

يكتبها - خليل . م . السعد

مؤلم جدا ، ان تكونا لغالبية العظمى من ابناء امتنا يعتقدون ان عدونا ينحصر في الصهاينة الذين يشكلون دولة اسرائيل ، لا .. عدونا الحقيقي لا ينحصر في صهاينة اسرائيل ، ولا في الصهيونية العالمية التي توجه دفة الحكم ، وتسير مراكب الاقتصاد والاعلام في اكبر دول العالم .. ان عدونا يكمن وراء فكرة عقائدية ، عمرها ثلاثة الاف سنة ، زرعوها في عقول الشعوب طوال هذه الاعوام » فالصهيونية دعوة سياسية شديدة الفتك ، في اطار من عقيدة دينية متعصبة ..

لقد حسب ابناء امتنا .. ومع الاسف ..!! انهم امام كيان سياسي ، فراحوا يحللون ، ويدرسون ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اعتقادا منهم انهم قادرون على اكتشاف نقطة ضعف هذا الكيان ، كلها جمعته والقضاء عليه ، وفاتهم ، ان اسرائيل صنعتها الصهيونية بمساعدة الغرب المتهور ، ايمان من دول هذا الغرب ، والشعوب ، المساندة لليهود بالعودة الى فلسطين ، واقامة دولتهم ، وبناء هيكل سليمان ، انما هو تحقيق لنبوءات التوراة وتنفيذ لرؤيا الخلاص .

من اجل تنفيذ مصالح الغرب في منطقتنا يؤمن بعض مسيحييه بان عودة اليهود الى فلسطين ، وبناء هيكل سليمان ، واقتلاع اصحاب الارض الاصليين من ارضهم ليحل محلهم (شعب الله المختار) هو (وعد الهي) ورد في التوراة التي تشربت بها نفس المسيحي الغربي عبر الكتاب المقدس ، ولذلك ، فهو يؤمن بان المساعدة في تحقيق نبوءات التوراة واجب ديني ، وفرض مقدس .. وبسبب هذا الايمان ، راح العالم يمد المساعدة والعون للشعب اليهودي ، المشتت ، المضطهد ، المشرد عن ارضه .. للعودة الى ارض الميعاد التي يعتقدون ان ربهم (يهوه) اقتطع منها شعبها ووهبها لليهود ، شعبه الخاص

التجار الاسرائيليون :

الفلسطينيون يقاطعوننا

في بيان للاتحاد الاسرائيلي للغرف التجارية اتهم الفلسطينيين بتنظيم « مقاطعة » للمنتجات الاسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية . حيث تسحبت المنتجات الاسرائيلية التي لم تبع بواسطة موزعين معتمدين من قبل السلطة الفلسطينية .

ووصف البيان « ان عملية المقاطعة تنتهك الاتفاقات الاقتصادية المبرمة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية » .

وتوعد رئيس اتحاد الغرف التجارية السلطة « بالضغط عليها من خلال وجود الف عامل فلسطيني الذين ياتون الى اسرائيل سنويا الى السلطة الفلسطينية على هيئة ضرائب مستردة » .

ومن المفيد الذكر ان السلطة الفلسطينية طلبت من الشركات الاجنبية بالمرور عبر وسطاء وموزعين معتمدين لممارسة [illegible]

جمع التبرعات لاعادة بناء الهيكل فلماذا التطبيع

ذكرت مصادر اسرائيلية ان حركة « حي وقائم » المتطرفة برئاسة يهودا عتصيون بدأت بتنفيذ مشروع جمع اموال لبناء الهيكل اليهودي تحت اسم مالية جبل الهيكل » .

ويحاول اعضاء الحركة اضفاء شرعية ل « التقديس » الذي يعني كل شيء ذي قيمة يخصص من اجل بناء الهيكل وتحظر الشريعة اليهودية منذ خراب الهيكل تخصيص اي شيء ذي قيمة مالية للهيكل خوفا من الغش والخداع لانه ليس بالامكان استخدام هذه الاموال قبل اقامة الهيكل ولهذا تنص الشريعة اليهودية على ابادة كل ما هو مخصص لذلك في البحر الميت .

وتقوم الحركة بمطالبة الحاخامات للسماح لهم بتخصيص اموال لاقامة الهيكل لان الشعب الاسرائيلي في مرحلة نهوض .

ووفقا للمشروع سيحصل كل يهودي يتبرع باموال على سند قبض من الحركة ويتم شراء ذهب بهذه الاموال تحفظ به لبناء الهيكل .

وقال رؤوبين برغر من حركة بيقد عبري ، انه بعد تخصيص مبلغ يمكن استخدامه وقد جمعت حركته حتى الان مبلغ ٢٠٠ الف شيكل ، اودعتها في خزنة الحاخامية الرئيسية (حوالي ٥٧٢٤ دولار) .

واصدر برغر قطعة نقدية نصف شيكل تباع بـ ٣٧ شيكل . وبيع حتى الان اكثر من ٥٠٠٠ منها ، جمع مقابلها حوالي (٢٠٠) الف شيكل ويخصص جزء من هذه الاموال لاقامة الهيكل .

وحسب اتفاق شفوي بين برغر وادارة العلاقات الخارجية لصندوق القدس ستنتقل معظم الاموال الى بلدية القدس من اجل تحسين الخدمات في الاعياد اليهودية ومن اجل اصلاح اسوار القدس .

دور المرأه (كما تراه) في المؤتمر الوطني الاردني

■ امنه الزعبي : القضية الوطنية واحدة معني بها المرأة والرجل

■ عبلة ابو علبة : للمرأه دور تاريخي في نضالات الشعب

■ كوثر الخلفات : المرأة تساهم في حركة التغيير وباستقلالية

■ املي نفاع : كان للمرأه الاردنية دور مميز ضمن حركة التغيير

ضمن محاولة المرأة الاشتراك في كل ما يحيط بوطنها ، تجيء مشاركتها في المؤتمر الوطني الاردني الذي سيعقد قريبا في عمان وحول دور المرأة كما تراه في المؤتمر الوطني الاردني كان لنا هذه اللقاءات .

■ استطلاع : وفاء ابو السعود

- السيدة امنة الزعبي / رئيسة اتحاد المرأة الاردني قالت :

« ينعقد المؤتمر الوطني الاردني في ظل ظروف قاتمة وسيئة جدا يمر بها الاردن بسبب السياسات الحكومية الخاطئة المنفذة لاستحقاقات اتفاقية وادي عربة ، وضمن سياسات التكيف الاقتصادي الذي يمليه البنك الدولي وما استتبع ذلك من الفقر وبطالة وتراجع اقتصادي واستقطابات طبيعية جديدة بين طبقة غنية ومحدودة تزيد في ثرائها وفحشها وبين شعب باكمله يزيد فقرا وبؤسا وللتهميش على كل الصعد ... الى التراجع عن الديمقراطية ومصادرة الحريات العامة ، والمضي قدما في فرض منظومة من القوانين التي تكرس ذلك مثل قانون المطبوعات والنشر وقانون الانتخاب سيء الذكر .

هذا عدا عن عزل الاردن سياسيا وقوميا عن امته العربية بانتهاج سياسات التحالف مع اعداء امتنا العربية وادارة الظهر للتعاون مع الدول الشقيقة كل هذا وغيره الكثير استدعى الشرفاء والغيورين من ابناء الوطن للتداعي لعقد المؤتمر الوطني الاردني ، ونحن هنا لا نميز بين المرأة والرجل فالجميع ابناء هذا الوطن . يحملون على عاتقهم مسؤولية التصدي لكل ما يتعرض امن ومصلحة هذا الوطن للخطر ، والمرأة الاردنية مواطنة قادرة على العطاء وقادرة على الفعل وقادرة على حماية وطنها مثلها مثل الرجل تماما ، فالقضية الوطنية واحدة معني بها جميع ابناء هذا الوطن رجالا ونساء وبمختلف قطاعاته .

واتوقع ان تسهم المرأة الاردنية بشكل فاعل ومؤثر في هذا المؤتمر .

عبلة ابو علبة / عضو المكتب السياسي لحشد

سعت الاحزاب الوطنية الاردنية منذ بداية نشاتها في العشرينات ، الى وحدة الصف ، وقد استطاعت بفضل هذه السياسة الحكيمة ، ان تعزز مكانتها في المجتمع الاردني ، وتقوم بادوار مؤثرة في تقرير سياسة البلاد ، ومقارعة الاستعمار ، وحماية استقلال الاردن وتطوير حياته السياسية ودوره على الصعيدين العربي والعالمي والملفت للنظر ان المرأة الاردنية ، واكبت هذه الخطوات الوحدوية الابتدائية في تاريخ الاحزاب الوطنية الاردنية ، فتبنت الشعارات نفسها وناضلت من أجل تحقيقها ؛ كما نحصل ايضا بالمقابل ان تبنت الاحزاب مطالب المرأة الاردنية ودعمتها بقوة مثل حق المرأة في الانتخاب والترشيح للبرلمان وما زال التاريخ الوطني الاردني يذكر التظاهرات النسائية المنظمة في القدس وعمان وكافة مدن المملكة في مرحلة الخمسينات ، والمطالبة بحقوقها الديمقراطية والوطنية . [illegible]

موقفا ايجابيا خاصة بعد دخولها الى معترك الحياة السياسية ومشاركتها بالاحزاب ووصولها الى مواقع صنع القرار والذي ساهم في تنمية روح الاحترام لخبرتها وقدراتها وتميزها في العطاء من خلال العمل العام ، ويبرز بوضوح هذا التاثير من خلال الاهتمام الكبير بقضايا المرأة واصبحت عاملا مؤثرا وملموسا في صناعة القرارات وبروزها دائما في الواجهة في الوقت الذي كانت جميع هذه القضايا لا تلقى اهتماما او حتى لا يتم طرحها اطلاقا .

- السيدة كوثر الخلفات رئيسة اتحاد المرأة الاردنية / فرع الزرقاء قالت :

بداية لا يسعني الا ان اقدم جزيل الشكر لجريدة الاهالي التي ساهمت وتساهم في ابراز دور المرأة الفعال والتي تبوءات مكانة جديدة تتعدى الدور التقليدي السائد لها من خلال المساهمة الفاعلة والحضور الواضح والوعي الكامل بالصعوبات والتناقضات والمتغيرات التي تمر بها محليا واقليميا ودوليا .

.. اما رأيي باهمية دور المرأة في المؤتمر الوطني .. فلا بد من الاعتراف باهمية هذا الدور .. خاصة ان المنطقة تمر بازمات متلاحقة .. والعراق الشقيق محاصر .. والركود الاقتصادي اكثر بروزا .. اذ لا بد وان تقف المرأة في هذا الواجب الوطني .. هذه المسيرة المشرفة ، والتواصل مع الدور الوحدوي الذي اسندت به المرأة الاردنية احزابها ، عبر المؤسسات المختلفة .

لا نستطيع ان نطيل في هذه العجالة ونستعرض المشوار الطويل للمرأة وتقدمها خطوة خطوة .. وكيف واجهت الصعاب والمعوقات الكبيرة حتى ارتقت الى هذا المستوى الكبير ولا ننسى ان نتطرق لموضوع مهم جدا ان المرأة في الاردن وبشكل خاص ومن خلال التعايش الفعال الملازم للقضية الفلسطينية قد اسهمت في تنمية وتعزيز الحس الوطني لديها مما زاد بل بعث واقعها ورغبتها في المشاركة في الحياة السياسية والعامة .

الان لا يمكن ان ننكر الدور الفعال الذي ستلعبه المرأة الى جانب جميع القوى الوطنية في المؤتمر الوطني من خلال حضورها ومشاركتها بوضع السياسات والاستراتيجيات والاهتمام بالمشاركة الفاعلة في حركة التغيير والتقدم باستقلالية كاملة .

واخيرا اتمنى كل التوفيق للجهود المبذولة وان يحقق المؤتمر نجاحا كبيرا بتكاتف ويتعاضد فيه الجميع .

● عبلة ابو علبة

● كوثر الخلفات

● املي نفاع

املي نفاع

يتميز المؤتمر الوطني الاردني بحضور كثيف لممثلي مؤسسات المجتمع الاردني حيث تمت دعوة مختلف ممثلي القطاعات الحزبية والنقابية والاجتماعية والفكرية . ومن الطبيعي ان يكون هناك حيزا للنساء بسبب دورهن الطبيعي على مر العقود الماضية في الدفاع عن حقوقهن وحقوق الشعب الاردني في الاستقلال وضمان الحريات العامة وانقاذ البلاد من التبعية .

وكان للمرأة الاردنية دور مميز ضمن حركة التغيير التي انتزعت الكثير من المكاسب على طريق الوصول الى حكم وطني ديمقراطي وفي كثير من الاوقات وخاصة اثناء الحقبة العرفية تصدرت النساء صفوف النضال دفاعا عن الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره فوق تراب وطنه ودفاعا عن لقمة خبز الفقراء ومن اجل ارساء اسس متينة للحريات العامة وصيانتها وتساهم ممثلات الحركة النسائية بشكل نشيط في الاعداد للمؤتمر الوطني القادم من حيث صياغة اهدافه ووضع الية العمل من اجل تعبئة جماهير النساء للدفاع عن استقلال البلاد والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ومقاومة التطبيع وانتهاج سياسة تبقي الاردن في محيطه العربي ومقاومة كافة اشكال التبعية السياسية والاقتصادية .

ماذا يقول اعلاميو اربد من قانون المطبوعات والنشر الجديد ؟؟

د . زيادات : توجد ازمة ثقة بين الصحفيين والحكومة .

نصار : مشروع القانون رصاصة هدفها تحويل الصحافي الى « كاتب قائمقام » ..

■ استطلاع : سهير ابو رواق

قامت الحكومة باصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر ونوقش في مجلس الوزراء وتم تحويله الى مجلس النواب في الدورة الاستثنائية الجارية .

ولاهمية هذا الموضوع قامت « الاهالي » باجراء استطلاع للراي العام من فئة الاعلاميين في مدينة اربد للحديث عن هذا القانون وكانت هذه اللقاءات ..

ازمة الثقة بين الحكومة والصحافة الدكتور عادل زيادات / رئيس قسم الصحافة والاعلام / جامعة اليرموك قال : « ان الحاجة الصحفية ليست في اصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر وانما يجب ان يكون التركيز على دراسة مواد قانون المطبوعات الصادر ١٩٩٣ والتعديل عليها حيث ان بعض مواد هذا القانون كانت مطاطية وتحتمل التفسيرات المختلفة خاصة من قبل السلطة التنفيذية من جهة ، ومن جهة اخرى لم يكن هناك تعريف للصحفي في القانون وانما جاء تعريفه بدون انصاف عما جاء في قانون نقابة الصحفيين ١٩٨٣ .

ان المشكلة تكمن في عدم الثقة بين الصحفيين والحكومة وغياب قنوات للتفاهم بين الطرفين حيث ان الحكومة تصر على الحد من نشر ما يسمى بالصحافة الصفراء والديمقراطية الحقة تتطلب لمثل هذه صحافة الاثارة خاصة ونحن ندخل عصر العولمة .. وتفاقم المشكلة يكمن ايضا في الية تطبيق الحكومة لقانون المطبوعات والنشر الجديد بحسن نية او بسوء نية .. لكن ان الاوان لاعطاء الاستقلالية للعمل الصحفي بدون وصاية ، ونوه الى ان مشروع قانون المطبوعات الجديد يحد من حرية الصحافة فعندما تحدث تغطية صحفية لموضوع اجتماعي او اداري على سبيل المثال لا يستطيع الصحفي مناقشة الموضوع بحرية بسبب القيود المفروضة عليه وقلة المصادر ووجود المعلومات . فالصحافة الحرة هي التي تنشر بدون رقابة وبدون تصاريح مسبقة

واشار الى تجاهل المؤسسات الاعلامية والجهات الرسمية لقسم الصحافة والاعلام في الجامعة بحيث لا يشرك القسم بوضع ورسم السياسة الاعلامية للدولة خاصة بقوانين المطبوعات والنشر وقانون نقابة الصحفيين مع انه القسم الوحيد في الجامعات الرسمية وخرج العديد من الكوادر الصحفية المميزة وقد قام بالعديد من المؤتمرات الصحفية العربية والعالمية ونطالب المؤسسات الاعلامية التوقف عن نقد قسم الصحافة وعدم المطالبة بالغائه ..القانون بمثابة رصاصة

الصحفي عدنان نصار / مدير مكتب جريدة العرب اليوم / اربد قال : « ان مشروع قانون المطبوعات والنشر « الجديد » (يعتبر ان تم اقراره من قبل المجلس النيابي الحالي) من اخطر القوانين ، لمساسه المباشر بروح الديمقراطية والحرية ، تلك الحرية التي تعتبر اساس الاصلاح في المجتمعات الديمقراطية من منطلق ان الصحافة تشكل الحاضنة « الام » لهذه الحريات عبر الاراء المتعددة .. وفي تقديري ان مشروع القانون « الجديد » لن يكون سوى رصاصة الهدف منها تحويل الصحافي الى مجرد خليط من الورق والاحبار تردد عبارة « شكرا » لاصحاب النفوذ في زمن ديمقراطي الامر الذي سيؤدي بالنتيجة الى استفحال الاخطاء وتراكمها بسبب غياب الرقابة الصحفية على خانة المؤسسات في الدولة وبالتالي عدم بلوغ هدف الاصلاح الذي يعتبر من اساسيات وظيفة الصحافة الحرة ويضيف اكثر ما نخشاه من قانون « تكميم الافواه » واغتيال الاراء هو ان تصل الاخطاء الى مرحلة يصعب معها الاصلاح من معادلة ان الخطأ الرسمي في مؤسسات الدولة كالف خطأ مما تعدون في مكان اخر .. [illegible]

في مركز [illegible] الامير حسن [illegible]

توزيع جوائز مسابقة اتحاد المرأة الاردنية

في التجربة البرلمانية الاردنية

« وما بعد المجلس النيابي الخامس »

■ اعداد : محمد ابو الرب

بعد (ترحيل) حكومة « النابلسي » ، تداعى (٢٣) نائبا من البرلمان ، ومن قادة الحركة الوطنية واعضاء لجان التوجيه الوطني وقيادات النقابات المهنية والعمالية الى مؤتمر وطني عقد في « نابلس » في ٢٢ نيسان ١٩٥٧ ، داعيا الى اعلان الاضراب العام ، والى تنظيم مظاهرات الاحتجاج الشعبي . فاعلنت حكومة (ابراهيم هاشم) المشكلة ليلة (٢٤) نيسان الاحكام العرفية ، فاعلنت حل الاحزاب واعتقال قياداتها ، وحلت لجان التوجيه الوطني ، ومنع التجول في المدن ، وتم فض الدورة الاستثنائية لمجلس النواب في ٢٨ نيسان ، وعند عودة البرلمان للانعقاد في ١٦ تشرين الاول ، اعلن عدد من النواب استقالاتهم (عبد القادر طاش (عمان) ، عبد الحليم النمر الحمود وصالح المعشر (السلط) ، حكمت المصري ووليد الشكعة (نابلس) ، نعيم عبد الهادي (جنين) . واجريت انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة . وفي هذه الاثناء كان عدد كبير من النواب معتقلا او هاربا خارج البلاد ، وفي كانون الاول ١٩٥٧ ، اعلن مجلس النواب قرار اسقاط عضوية عدد من اعضائه هم :

شفيق ارشيدات (اربد) ، يعقوب زيادين (القدس) ، يوسف البندك (بيت لحم) سعيد العزه وعبد الخالق يغمور (الخليل) ، عبدالله الريماوي وكمال ناصر وفائق وراد (رام الله) . واجريت انتخابات فرعية لملء مقاعد المفصولين في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٨ ، وفيما بعد تم فصل النائب احمد الداعور (طولكرم) .

وفي اب ١٩٥٨ ، صدر قانون الانتخابات المعدل ، الذي اصبح بموجبه عدد اعضاء مجلس النواب خمسين عضوا وزيد عدد اعضاء مجلس الاعيان الى (٢٥) عضوا .

وفي عام ١٩٦٠ ، كان قانون الانتخابات المؤقت وهو قانون ماخوذ بجوهره عن قانون الانتخابات لعام ١٩٢٨ ، ويقسم المقاعد النيابية حصصا على العشائر والطوائف على اساس اعتبارهم مسلمين ومسيحيين وبدو شمال وبدو جنوب ، اضافة لحرمان المرأة من حق الترشيح والانتخاب . وتميزت الانتخابات النيابية ما بعد عام ١٩٥٧ بمظاهر التدخل الحكومي بنتائج الانتخابات ، وازداد التدخل الحكومي بحياة المجالس النيابية فعلى سبيل المثل ان جميع المجالس النيابية ما بين اعوام (١٩٥٧ - ١٩٦٧) لم تتم مدتها الدستورية (الاربع سنوات) بل كانت احيانا تجري عملية الانتخابات كل عام او عامين كما كانت تجري الانتخابات في اجواء شعبية تتصف بعدم الاكتراث واللامبالاة اضافة لاجواء القمع والاضطهاد الحكومي والاعتداء على الحريات العامة للمواطنين ، وامتلاء السجون بمئات الوطنيين خلال عامي (١٩٦٣ - ١٩٦٦) في انتخابات مجلس النواب [illegible]

نيسان ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من صدور (عفو عام) في ربيع ١٩٦٥ ، الا ان الحكومة لم تتوقف عن حملات الاعتقال ، وعندما اجريت الانتخابات كانت غالبية القيادات الحزبية في السجون .

وفي دراسة قانونية لمجلة نقابة المحامين الاردنيين في عدد تشرين الاول ١٩٧٧ ، يتضح حجم تغول الحكومة وتهميشها للسلطة التشريعية ومن امثلة ذلك :

اصدار الحكومة (٧١) قانونا مؤقتا واصدار البرلمان ٣٦ قانونا عاديا (١٩٦٦) واصدر البرلمان في عام ١٩٧٠ قانونا عاديا واحدا ، فيما اصدرت الحكومة (٣٦) قانونا مؤقتا . كذلك قامت السلطة التنفيذية بحل مجالس النواب في السنوات التالية :

حزيران ١٩٥٦ ، تشرين الاول ١٩٦٢ نيسان ١٩٦٣ كانون الاول ١٩٦٣ ، اذار ١٩٦٧ ، وسبق في الماضي ان حلت مجالس نيابية اخرى في السنوات التالية :

شباط ١٩٣١ ، تشرين الثاني ١٩٥٠ ، ايار ١٩٥١ حزيران ١٩٥٤ ، في حين لم تقم المجالس النيابية بحجب الثقة عن الحكومات الا مرة واحدة منذ تأسيس الامارة ١٩٢١ ، وذلك في عام ١٩٦٣ عندما حجبت الثقة عن حكومة سمير الرفاعي ، ومع ذلك تم حل المجلس واعتقال عدد من النواب الذين حجبوا الثقة .

وفي عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، شكل البرلمان غطاء لتمرير سياسات الحكومات ، فتم تعديل او الغاء قوانين كقانون النقابات او اصدار قوانين (المطبوعات) ، ومن الطريف ان مجلس النواب عند مناقشة قانون المطبوعات اضاف مزيدا من التعقيدات لم تكن مقدمة في مشروع الحكومة نفسها .

وفي عام ١٩٧١ ، انتهت المدة الدستورية للبرلمان ، المنتخب منذ نيسان ١٩٦٧ ، الا ان البرلمان لم يحل ، ولم تجر انتخابات نيابية عامة بسبب ظروف الاحتلال للضفة الغربية فتم تجديد ولايته لمدة سنة واحدة وبعدها مدد له سنتين . وفي عام ١٩٧٤ والـ[illegible] قرارات مؤتمر قمة الرباط في تشرين الاول ١٩٧٤ ، واعتراف الدول العربية بتمثيل (م . ت . ف) للشعب الفلسطيني ، تم حل البرلمان ومجلس الاعيان ، وكان متوقعا اجراء انتخابات عامة في الضفة الشرقية ، الا ان مجلس الاعيان والنواب قد دعيا للاجتماع في شباط ١٩٧٦ لاقرار عدد من التعديلات على الدستور ، التي تبيح للسلطة التنفيذية تأجيل الانتخابات في الضفة الشرقية الى اجل غير محدود من الزمن ، رغم المعارضة الحزبية والشعبية لتأجيل الانتخابات . وفي عام ١٩٧٨ ، تم وضع قانون مؤقت لمجلس وطني استشاري من ستين عضوا ، يتم تنسيبهم من رئيس الوزراء ، وبارادة ملكية ، لتشكل عضويته لسنتين ، ويعتبر منحلا عند انتخاب المجلس النيابي وانعقاده .

اقتصرت صلاحيات المجلس الوطني الاستشاري على (ابداء الراي والمشورة) سواء عند دراسة القوانين ومناقشتها او عند وضع مشاريع القوانين او عند مناقشة [illegible]

بالخدمات والمرافق العامة .

وبموجب ذلك تشكل او مجلس وطني استشاري في (٢٠) نيسان ١٩٧٨ برئاسة (احمد اللوزي) واستمر لعامين ، ومجلس استشاري اخر في نيسان ١٩٨٠ برئاسة (احمد الطراونة) ، اما المجلس الثالث والاخير فقد تشكل في نيسان ١٩٨٢ برئاسة (سليمان عرار) من (٧٥) عضوا ، بينما كان المجلسان الاول والثاني يضمان (٦٠) عضوا لكل منهما . اعترضت القوى السياسية على خطوة تشكيل المجلس الوطني الاستشاري منذ البداية لانه قائم على اساس (التعيين) ، وليس له صفة اتخاذ القرار ، ويفتقد القدرة على تصحيح سياسات الحكومات او مراقبتها لان صلاحياته محدودة ولا تتعدى المشورة وابداء الراي والنصح (غير الملزم) . وان ذلك ليس بديلا لمجلس نيابي منتخب يمثل الشعب ومع تراكم الازمة وانعدام الثقة بين الحكومات المتعاقبة والقوى الشعبية ، تم ترحيل حكومة (مضر بدران) ، وتكليف (عبد الحميد شرف) بتشكيل حكومة جديدة في كانون الاول ١٩٧٩ ، ولكنها لم تنجح في تلبية مطلب الشعب بعودة الحياة النيابية ، حيث سعت هذه الحكومة الى (تطوير تجربة) المجلس الاستشاري رغم الوعود بالمشاركة الشعبية والنزاهة واحترام المؤسسات الدستورية وتقوية سلطة القضاء ومحاربة الفساد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين السعتـ القاعدة الاجتماعية لحركة المطالبة بالحريات وعودة الحياة النيابية خلال السنوات الاربع (١٩٨٠ - ١٩٨٤) ، وحدثت تحركات شعبية في اذار ١٩٧٨ واذار - نيسان ١٩٧٩ في المدن والجامعات والنقابات ، ورفعت مذكرات عديدة للمطالبة باحداث تغيير سياسي ، ومثال ذلك ان خمسة من السياسيين الاردنيين المعروفين طالبوا بعودة الحياة النيابية والحزبية في مجلة (المستقبل) في ايلول ١٩٨٢ وهم (حمد الفرحان ، عاكف الفايز ، علي السحيمات ، ملحم التل ، عبد الباقي جمو) وهم من الشخصيات التي شاركت في المؤسسات التنفيذية والتشريعية للدولة ، مما يعبر عن عمق الازمة التي كانت تعيشها البلاد انذاك .

ذنيبات : وادي عربة تشكل خلافا جوهريا مع الحكومات لا يمكن تجاهله

■ عمان - الاتحاد الاماراتية

[illegible]

منذ غيم طويل
لم تمطر حناناً
ومنذ سماء واسعة
لم تُعط حضُورا ..
ومنذ صباحات هزيلة
لم ترتشف شفتاي
ضوء العينين
منذ بدء الأماسي
كنتَ « الأوّل والاخر »
انتظرتك عمراً
وصار الناس هياكل ..
ووقع اقدامك
يخرس المكان ..
إشتقت إليك ..
إشتاق قلمي
لنسج حروف الليل
لدنياك ..
لم ارك منذ قصيدة
ونصف
واحتاج اليك
لاتمّ نصفها
الاخر......

● وفاء ابو السعود

من الذاكرة الوطنية

(٨)

كيف اسقط الشعب الاردني حلف بغداد ؟

■ اعداد : محمد ابو الرب

تمهيد

ابتدات حقبة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة اخرى في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، بعد ان كان الطرفان متعاونين في هزيمة دول المحور (المانيا ، ايطاليا ، اليابان) . وبدأت السياسة المعادية للاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وشعوب البلدان المستعمرة ففي اذار ١٩٤٦ اعلن « تشرشل » رئيس وزراء بريطانيا في خطاب له في الولايات المتحدة الى مجابهة « الشيوعية » داعيا الى بناء قطب نواته الولايات المتحدة وبريطانيا بما في ذلك حقه في استخدام الاسلحة الذرية ضد المعسكر الاشتراكي .

وفي ٢٢ اذار ١٩٤٧ ، تم الاعلان عن (مذهب ترومان) لمساعدة اليونان وتركيا كمقدمة لفرض الهيمنة الامريكية على العالم ، الى ان تشكل حلف (الناتو) في نيسان ١٩٤٩ بهدف تنظيم الدفاع الجماعي عن اخطار مزعومة من الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية .

وفي ١٣ تشرين الاول ١٩٥١ اقترحت اربعة دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا مشروع المشاركة في الدفاع عن الشرق الاوسط من قبل اطراف اخرى في المنطقة (مصر)، ثم اعلن عن تشكل (القيادة العليا للحلفاء في الشرق الاوسط في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥١ للدفاع عن الشرق الاوسط باعتباره امر (حيوي) للعالم (الحر) .

رفضت الشعوب العربية سياسة ربط المنطقة باحلاف اجنبية وكانت المدن الاردنية من المدن العربية الكثيرة التي عبرت عن تنديدها بالمشروع بمظاهرات في مدن : عمان واربد ونابلس وطولكرم والقدس وجنين وغيرها .

وعندها ادركت الدول الاستعمارية انه لا يمكن بناء نظام دفاعي من الخارج وبدات في التفكير ببناء مثل هذا النظام من الداخل ، وابتدات بدول قريبة من حدود الاتحاد السوفيتي ، واعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها في بناء هذا الحلف في نيسان ١٩٥٣ ، فاستجاب (نوري السعيد) رئيس وزراء العراق للدعوة واعلن عن تجميد العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في مطلع عام ١٩٥٥ .

بدايات « حلف بغداد »

لم يكن خافيا الصراع (غير المعلن) بين بريطانيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة التي كانت تسعى لملء الفراغ عقب خروج القوات البريطانية والفرنسية من منطقة المشرق العربي . الا ان بريطانيا كان لها امتدادات في المنطقة بشكل متميز من خلال المعاهدات الثنائية او بعض الرموز المحلية الحاكمة وبالذات نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي .

ومنذ بداية التحرك البريطاني لتسويق « حلف بغداد » واجهت الشعوب العربية هذه التحركات ، وكان للضغط الشعبي العارم في الاردن دورا اساسيا في رفض (سعيد المفتي) رئيس وزراء الاردن الانضمام الى الحلف وابدى ضعفا في الحماس لاستقبال تمبلر رئيس الاركان البريطاني .

وفي هذه الاثناء تشكلت جبهة وطنية اردنية واسعة من جميع القوى والشخصيات والفعاليات الشعبية في البلاد ضد الحلف ، فاستقالت حكومة (سعيد المفتي) وتشكلت وزارة جديدة برئاسة « هزاع المجالي » بعد اعتكاف (المفتي) بحجة المرض والذي وضعته الوثائق البريطانية بانه متردد) و (جبان) .

استمرت المظاهرات الشعبية في عموم المدن الاردنية ، تبعها اعتقالات واسعة (سليمان النابلسي ، شفيق رشيدات ، عاكف الفايز ، عبد الرحمن خليفة ، وعشرات اخرين من مختلف القوى الحزبية والسياسية في البلاد .

وفي سياق التعجيل بتسويق (الحلف) قام الرئيس التركي (جلال بايار) بزيارة الى الاردن في تشرين الثاني ١٩٥٥ يرافقه وزير خارجيته (زورولو) لاجراء مباحثات شارك بها (جلوب) قائد الجيش ، الذي كان اكثر الاشخاص حماسا وتحمسا من (تلكؤ) الاردن في الانضمام الى الحلف ، اضافة لضغوطات (كميل شمعون) الرئيس اللبناني ، رغم معارضة حكومته للحلف .

وبالنسبة لحكومة (هزاع المجالي) ، فقد فشل في اقناع حوالي عشرين نائبا (نصف اعضاء البرلمان) بالدخول في الوزارة ، فاضطر الى تشكيلها من عدد من اعضاء الحكومة السابقة مثل :

جميل التوتنجي (الصحة) ، بشار غصيب (المالية) ، فرحان شبيلات (الدفاع) ، عباس ميرزا (الداخلية) محمد علي الجعبري (العدلية والزراعة) ، عمر صالح البرغوثي (المعارف) ، عارف العارف (الاشغال العامة) ، فريد ارشيد (البرق والبريد والطيران المدني) جليل بدران (التجارة والانشاء والتعمير) واحتفظ (المجالي) بوزارتي الخارجية والاقتصاد ، وقام بتعيين (وصفي التل) مديرا عاما للمطبوعات ، واخضع الصحف المحلية للرقابة ، ومنع الصحف العربية من دخول البلاد ، خاصة ان (مصر) كانت تقود حملة اعلامية مضادة للحلف ، ومعارضة (غير معلنة) للحلف من السعودية .

وفي اليوم الاول لتشكيل حكومة هزاع المجالي ١٦ كانون الاول ١٩٥٥ انطلقت المظاهرات في مدن الضفتين وكانت اوسعها في القدس حين هاجم المتظاهرون القنصليات الامريكية والفرنسية والتركية ورجموها بالحجارة .

وفي اليومين التاليين انتشرت المظاهرات وباتت (خارج السيطرة) على حد تعبير القنصل البريطاني في القدس ، وشارك بها بعض الموظفين الرسميين في دوائر الحكومة ، تبعها تهديد باضراب عام للموظفين بما فيهم عدد من وكلاء الوزارات الذين هددوا بالاستقالة احتجاجا على الحلف ، وفي هذه الاثناء طلب وزير الداخلية (عباس ميرزا) ووزير الاشغال العامة (عارف العارف) من رئيس الوزراء الاعلان عن رفض الاردن الانضمام الى الحلف ، والا فانهما سيضطران للاستقالة الفورية وفي مساء ١٩٥٥/١٢/١٩ قرر مجلس الوزراء حل البرلمان ، وفي اليوم التالي استقالت حكومة المجالي ولم تعمر اكثر من اربعة يام ، وشكل (ابراهيم هاشم) حكومة جديدة ، فاضطر للاعلان بان حكومته لا تستطيع ان تلزم البلاد باية معاهدات او احلاف جديدة .

وحددت الحكومة يوم (١٥) نيسان ١٩٥٦ موعدا لاجراء انتخابات نيابية جديدة ، الا ان المجلس العالي لتفسير الدستور (افتى) بعدم دستورية حل مجلس النواب السابق ، مما اجبر حكومة (ابراهيم هاشم) على الاستقالة في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، وكلف (سمير الرفاعي) بتشكيل حكومة جديدة .

عندها ، اشتدت المعارضة بصورة اعنف واوسع جغرافيا وشعبيا فعم الاضراب معظم المدن الاردنية وانطلقت المظاهرات تطالب برفض حلف بغداد ، وباجراء انتخابات نيابية نزيهة ، وبالسماح للمؤتمر الشعبي الذي كان مقررا في ١٩٥٦/١٢/٦ بالانعقاد ، والمطالبة بطرد (جلوب) وتعريب الجيش الاردني ، وهوجمت النقطة الرابعة الامريكية .

وقام عملاء (جلوب باشا) بافتعال حوادث لاعطاء مبرر للحكومة كي تستخدم القوة ، فاحرقت مباني لوزارة الزراعة ودائرة البيطرة ، فاعلنت حكومة الرفاعي منع التجول وفرضت حالة الطوارىء ، واطلقت يد (جلوب) في اعتقال المئات من ابناء الشعب ، الا ان هذه التدابير لم تمنع المتظاهرين من تصعيد مواجهم للحكومة ، فاحرقوا سيارتين للجيش البريطاني وضربوا عددا من الضباط الانجليز .

وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٦ ، اعلن عن قيام جبهة النضال العربي في الاردن لمقاومة الاستعمار والاحلاف وتحرير البلاد ، ثم اندلعت هبة غضب اخرى بسبب وفاة اربعة من المعتقلين في سجن (باير) الصحراوي نتيجة البرد وسوء التغذية ، فزاد عدد المعتقلين في المواجهات مع الحكومة الى ما يزيد عن ثلاثة الاف معتقل ، حتى اضطرت حكومة (الرفاعي) الى الاستقالة في ٢٠ ايار ١٩٥٦ .

وبذلك لم تتوقف اشكال المقاومة الشعبية للحكومة عند الاحتجاجات والمظاهرات ، بل شملت التحضيرة لانعقاد المؤتمر الشعبي الذي كان مقررا في ٦ كانون الاول ١٩٥٦ ، وتكريم الشهداء وجمع التبرعات لعائلاتهم ، ولم يضعفها وصف السفارة البريطانية بانها حركة احتجاج « عميلة » لعبد الناصر ، ومن تدبير « اموال » السفارة السعودية في عمان .

وتميزت هذه الجابهة بمشاركة واسعة من عموم طبقيات وفئات المجتمع المتضرر من النفوذ الاستعماري ، وتطورت الشعارات فيما بعد الى المطالبة بتحرير البلاد من هذا النفوذ وطرد (جلوب) وتعريب الجيش ، وتمتين العلاقات مع الدول العربية واجراء انتخابات جديدة واطلاق الحريات ، اضافة لشعارات ترفض الحلول الاستسلامية التي طرحت (لذلك) من الدوائر الامبريالية لتصفية القضية الفلسطينية .

تشكيل لجان جديدة للدفاع عن حق العودة



الاهالي ـ بحضور مندوبي اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة تم تشكيل لجنة عمان الاولى (الشمالية الغربية) وقد انتخبت اللجنة خليل السيد امينا لها وعماد عزام هارون مقررا وبلغ عدد اعضاء اللجنة ١٤ عضوا. وقد اجتمعت هذه اللجنة باعتبارها لجنة لوائية (تحضيرية) لمنطقة عمان الشمالية الجنوبية ووضعت خطة عملها وعلى رأس مهامها المباشرة بتشكيل اللجان المحلية في المنطقة التابعة لها ولمتابعة قضية الهدم في مخيم الحسين والدفاع عن حقوق المتضررين.

كما تم ايضا تشكيل لجنة عمان الثانية للدفاع عن حق العودة في منطقة عمان الشرقية الجنوبية وبحضور مندوبي اللجنة العليا.

وتالفت اللجنة من ١٢ عضوا وترك لها انتخاب امينها ومقررها في اول اجتماع لها.

وقد قدم السادة مندوبو اللجنة العليا شرحا وافيا عن اهداف اللجنة ومهماتها وشرحا وافيا عن البرنامج السياسي والنظام الداخلي وكلفت بوضع خطة عملها والمباشرة بها للدفاع عن حق العودة وقضايا اللاجئين في منطقتهم.

الظلم والاجحاف لا زال يلحق بالمتضررين من هدم بيوتهم في مخيم الحسين

لاحقا لعمليات الهدم الجارية قرب مخيم الحسين في الشارع الذي يربط بين دوار النزهة وشارع الاردن الجديد توجه وفد من اهالي المنطقة الى امين عمان يوم الاثنين الموافق ١٩٩٨/٦/٢٢ الا انهم لم يستطيعوا مقابلته، وقد توجه هذا الوفد لامين عمان لابلاغه باعتراضهم واستنكارهم لعمليات الهدم الجارية حيث ان المبلغ المقرر دفعه للسكان في هذه المنطقة اقل بكثير من الذي دُفع للسكان على جانبي شارع الاردن اضافة الى انه تم اسقاط الاعانة المقررة للمستاجرين للمنازل والبالغة ١٠٠٠ دينار لكل مستاجر.

هذا الامر ولد ردة فعل عنيفة لدى السكان في تلك المنطقة الامر الذي جعلهم يتحركون لمقابلة الامين ونواب المنطقة حيث انهم يطالبون بتامين مساكن لهم بدل التي هدمت في منطقة مجاورة للمخيم حسب ما اقر بذلك امين العاصمة ومدير دائرة الشؤون الفلسطينية امام لجنة الدفاع عن حق العودة.

اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

كتب محرر شؤون اللاجئين

تتسم سياسة الدولة اللبنانية باستمرار التضييق والاجراءات المتشددة حيال المخيمات وحقوق الفلسطينيين في لبنان، وتقوم تحت غطاء الموقف الرسمي برفض التوطين بجملة من الاجراءات والضغوط تؤدي في الواقع العملي الى نتائج معاكسة لما تصرح به وتدعيه من اهداف.

وتمعن السياسة الرسمية للدولة اللبنانية بتكثيف ضغوطها الاجتماعية والامنية والسياسية على الفلسطينيين لتفعل هذه الضغوط فعلها في خلخلة الاستقرار المجتمعي، وتشجيع الهجرة، واضعاف عناصر التماسك السياسي والاجتماعي للمخيمات. وتجد هذه السياسة تعبيراتها في جملة من التدابير والاجراءات اهمها:

١ ـ الاصرار على حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المدنية والاجتماعية، وحرمانهم بالتالي من حق الاستفادة النسبية من المرافق والخدمات الرسمية التعليمية والصحية والاجتماعية، امعانا في تازيم شروط حياتهم المعيشية والاجتماعية ودفع فئات مهمة منهم الى بوابة الهجرة كخيار اضطراري بحثا عن حلول.

٢ ـ ادى قرار فرض التاشيرة (٤٧٨) الى انعكاسات سلبية عديدة، واهمها التهجير الصامت لآلاف الفلسطينيين واسرهم ممن هم في الخارج وعدم تمكينهم من العودة، او وضع تعقيدات امام عودتهم الى لبنان ودفع اعداد كبيرة منهم للبحث عن وسائل للاستقرار في اماكن اخرى.

٣ ـ اقدام السلطة اللبنانية على شطب قيود الآف الفلسطينيين واسرهم من السجلات الخاصة باللاجئين لحصولهم على جوازات سفر بلدان اخرى، اضطروا للسفر اليها طلبا للرزق وفرص العمل ومحاولة سحب هذه الاجراءات على الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية وذلك في اطار سياسة التخفيف من الوجود الفلسطيني.

٤ ـ التضييق على المخيمات اجتماعيا وامنيا وخاصة مخيمات الجنوب بسبب موقعها الجغرافي السياسي وصلته بذلك باية ترتيبات لاحقة في ظل التسوية السياسية، الى يتبع انهال مواد الاعمار اليها

والتشدد حتى في ادخال اثاث المنازل، بهدف توليد حالة من عدم الاستقرار والدفع نحو افراغ هذه المخيمات من اكبر نسبة من سكانها عبر تهجيرهم شمالا.

يترافق مع هذا، اجراءات لتقليص مساحات المخيمات والتضييق على مداها الاسكاني، وطرح مشاريع لاقامة مرافق وشق طرق تهدد بعضها جزئيا او كليا.

٥ ـ بروز مؤشرات جديدة في مساعي الدولة للامساك بورقة اللاجئين الفلسطينيين وتوظيفها التكتيكي في خدمة سياستها. سواء في مسارها التفاوضي او في اطار الترتيبات الاقليمية الاوسع. اهم هذه المؤشرات خطوات نوعية لتعزيز دور مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين واسناد وظائف جديدة لها، مثل المواظبة على حضور كافة المؤتمرات والملتقيات الدولية الرسمية وغير الرسمية الخاصة بموضوع اللاجئين، والاهتمام باعداد الدراسات والاحصاءات عن الوضع الفلسطيني، واللقاء مع كافة الوفود الاجنبية وتقديم نفسها كجهة مرجعية في التعاطي مع مشاريع ومساعدات المخيمات، ومحاولة ايجاد ركائز ايا كان شانها في اوساط المخيمات وتلجأ الدولة الى التنصل من مسؤوليتها ازاء معاناة الفلسطينيين والتدهور المضطرد في ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، واحالة هذه المسؤولية الى وكالة الغوث والقصور الواضح في خدماتها، في حين تتهرب من التزاماتها السياسية والانسانية تجاه اللاجئين في مختلف المناطق، وتنتهج سياسة عملية تتناقض في الجوهر مع ما تدعيه في خطابها ومواقفها الرسمية من رفض للتوطين. ذلك ان مقاومة مخططات التوطين تتطلب قبل كل شيء دعم ومساندة الموقف الفلسطيني المتشبث بحق العودة، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من التعبير بقوة عن هذا الموقف من خلال تعزيز عوامل صمودهم وتماسكهم السياسي والمجتمعي، والافراج عن حقوقهم الاجتماعية والمدنية المصادرة، وليس استخدام فزاعة التوطين لتعريضهم للمزيد من الضغوط التي تصعب عليهم شروط الحياة وتصب في تبديد الحقوق والهوية الفلسطينية وتسهيل تمرير مشاريع التوطين والتهجير في الواقع العملي (التهجير

وخلق شروط الهجرة ـ الشطب من قيود سجلات اللاجئين ـ حصار المخيمات وتصعيب ظروف الحياة فيها).

الوجه الاخر لمشكلة اللاجئين في لبنان يتمثل بالتراجع المستمر في تقديمات وكالة الغوث والتخفيض الدائم في خدماتها وموازناتها، بكل ما ينتج عن ذلك من اثار ونتائج اجتماعية واقتصادية علما ان الاونروا هي المصدر الرئيسي بل الوحيد للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للاجئين في مخيمات لبنان. من ناحية اخرى تشهد مؤسسات منظمة التحرير انحسارا ملحوظا في تقديماتها للمجتمع الفلسطيني، والتي كان من شانها الاسهام في التخفيف من حدة المعاناة المعيشية والحياتية اليومية. وبدات هذه المؤسسات تنحو بنظام عملها امنحى المؤسسات الخاصة وذلك بفرض الاقساط على الطلبة الثانويين كما هو حال مدارس المنظمة في الشمال والبقاع. ويفرض الهلال الاحمر بدوره رسوما على العلاج والاستشفاء تزداد باضطراد. في حين اقتصر عمل مؤسسة الشؤون الاجتماعية على صرف رواتب زهيدة جدا لاسر الشهداء لا تكفي لاعالتهم بضعة ايام من الشهر، ولتستمر حرمان عائلات الشهداء من حقوقها في زيادة الرواتب والتامينات الاجتماعية والصحية، ويتضح بان مثل هذه السياسة التي تنتهجها السلطة الفلسطينية بادارة الظهر للمصالح الاجتماعية والحياتية للاجئين الفلسطينيين بعد ان ادارت الظهر لحقوقهم الوطنية، تصب في الجهود في اضعاف عناصر صمودهم وبالتالي اعاقة قدرتهم على بناء قواهم الذاتية، وتلجأ السلطة بالمقابل الى ضخ الاموال والامكانيات لرموزها واطرها الموالية في لبنان حيث تقوم اكبر المنظمات بانفاق مبالغ كبيرة للتوسيع قاعدتها والحاقها على الازلام والمحاسيب، والسعي لاحياء بعض المؤسسات والاطر المرتبطة بها في مسعى واضح لاستعادة مواقع ونفوذ افتقدته في السنوات الماضية. وتوظيف ذلك في استحقاقات سياسية، خاصة على ابواب مرحلة الاستحقاقات الكبيرة التي تنتظرها قضية اللاجئين ومصيرها.

اللاجئون والحل العادل !!

نشرت «الدستور» بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٤ نصوص محضر المباحثات الاردنية الفلسطينية التي جرت مؤخرا، ترأسها عن الجانب الاردني نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير الخارجية الدكتور جواد العناني، وعن الجانب الفلسطيني حامل حقيبة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة نبيل شعث.

في المحضر «يؤكد الطرفان تمسكهما بالحقوق الفلسطينية الثابتة على الارض الفلسطينية، وعلى حق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتوفير الحل العادل لمشكلة اللاجئين في اطار قرارات الامم المتحدة». والعبارة الاخيرة الخاصة باللاجئين يستدعي ذكر مجموعة من الملاحظات:

ـ الطرفان يتناولان قضية اللاجئين بلغة «محايدة» فالعبارة الواردة في المحضر ـ على سبيل المثال ـ هي العبارة التي تردي التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الغوث (الونروا) عن قضية اللاجئين، فهل يستوي وضع (ممثل الفلسطينيين) و (صاحب القضية) مع وضع شخصية دولية كبير هانسن مثلا، يفترض به دوما ان يتخذ موقفا محايدا ؟!

ـ العبارة تتحدث عن «اطار قرارات الامم المتحدة» دون توضيح اي من القرارات هو المقصود. علما ان الاطراف العربية عندما تشير الى ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الارض المحتلة، لا تكتفي بالاشارة العابرة الى قرارات الامم المتحدة بل تبرز القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، مع ان هناك قرارات اخرى غيرهما اكدت على المسالة نفسها. فلماذا اذن يتجاهل صاحبا المحضر القرار ١٩٤ الذي ينص على العودة. ويشيران الى «قرارات الامم المتحدة» بعبارات عامة. اية حكمة في ذلك؟

ـ الطرفان يتحدثان عن «الحل العادل» لكنهما لا يفسران هذا الحل ويحددانه. اسرائيل ترى ـ مثلا ـ ان التعويض والتوطين يشكل حلا عادلا وغيرها يرى العدالة في الحل نفسه. فضلا عن ان القرار ١٩٤ ـ حتى ولو ورد ـ فهو يخضع لتفسيرات متباينة منها مثلا التفسير الاسرائيلي الذي ينكر على الفلسطينيين حقهم في العودة، ويفسر القرار على انه دعوة الى التعويض.؟. فلماذا اكتفى الجانبان الاردني والفلسطيني الى بالاشارة الى «الحل العادل» وتجاهلا مسالة «حق العودة». علما ان الطرفين ـ العناني وشعث ـ ليسا مبتدئين في السياسة ـ على حد علمنا.

ـ «الحل العادل» عبارة تحمل من الجانب الاخلاقي اكثر مما تحمل من الجانب السياسي. قد يكون التعويض حلا غير عادل ولكن قد يكون التعويض مع التجنيس مع التوطين ـ ربما بنظر اطراف دولية ـ حلا عادلا، فلماذا ادخلنا في دوامة العبارات الغامضة والمطاطة والقابلة للتفسيرات المتباينة ومتعددة الاوجه؟

ـ كما قلنا، لا يشكو الطرفان الموقعان على المحضر من ضعف في الخبرة السياسية، بل، وكما يبدو، لديهما من الخبرة السياسية ما هو كاف الى حد انهما ذهبا بعيدا في صياغة عبارة لا تورط المرجعية السياسية لاي منهما في مواقف لا ترغب في اتخاذها. فالجانب الاردني ملتزم بسقف معاهدة وادي عربة التي نصت في مادتها الثامنة على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة التوطين. كما نصت في فقرة اخرى على عدم خرق الاردن للمعاهدة في اي اتفاقية لاحقة مع طرف ثالث. لذلك كان العناني منسجما مع نفسه، كنائب لرئيس حكومة تلتزم معاهدة وادي عربة، حين اكتفى بالعبارة الغامضة عن قضية اللاجئين. اما الدكتور شعث، فهو الاخر كان منسجما مع ذاته، الى حد بعيد، حين رضي بالعبارة اياها. فالسلطة الفلسطينية التي رضيت بادراج قضية اللاجئين في مفاوضات الحل الدائم ـ والتي قد تاتي وقد لا تاتي ـ لا توفر فرصة الا وتستغلها لتؤكد تخليها عن حق اللاجئين في العودة، وعن استعدادها لحل مغاير لقضيتهم. هناك المسئلة في «مؤتمر دعم مخيمات اللاجئين» وسقفها العمل الانساني. كما للمسئلة في المفاوضات متعددة الاطراف التي اسقطت الجانب السياسي مناقضة (اي حق العودة) ورضيت بالاكتفاء بالجانب «الانساني» (اي التاهيل والتوطين).

(المحرر)

القمة العربية المنتظرة !!

تمنيات واوهام .. ام انها ممكنة ؟!

■ كتب رئيس التحرير

في ظل التطورات الجارية على عملية التسوية وبسبب من غرقها في ازمتها المستفحلة، يزداد الضغط على الانظمة العربية لايجاد حل، ويزداد بالتالي الحوار السري والعلني من اجل عقد القمة العربية .. التي يرحب بها المواطنون، والساسة .. على اختلاف توجهاتهم، ولكن اية قمة يجري الحديث عنها .. اية قمة ستكون مجدية ؟! هذه الاسئلة تترافق ايضا مع الجهود المبذولة لعقد القمة نفسها.

لذا من الضروري، عند الحديث عن قمة عربية، ان يكون لهذه القمة اطارها، ومنظورها، وسقفها، واهدافها وفي هذا السياق، من المفيد ان تاخذ بالاعتبار الامور التالية:

اولا: ان تكون قمة عربية شاملة لا يستثنى منها احد. وتلك قضية هامة فالتضامن العربي هو الاساس المتين للقرارات والمواقف المرتقبة، ويجب ان يبنى على قاعدة معالجة الاطراف العربية لخلافاتها البينية، ووضع حلول لها، وليس عبر فرض الفيتو على هذا الطرف او ذاك. وان احدا لا يتجاهل حقيقة الخلافات بين بعض الاطراف العربية، وهي خلافات ذات مضامين سياسية واقتصادية وحتى انسانية. لكن التهرب من مواجهة هذه الخلافات لن يضع لها حلا، ولا حل الا بوضع كل الامور على طاولة النقاش والحوار والتفاهم.

ثانيا: ربطا بما سبق، على القمة العربية ان تقر دون ابطاء او موازنة كسر حالة الحصار المفروض على كل من العراق وليبيا والسودان، وان تتحرر من ابتزاز الولايات المتحدة بما يخص قرارات الشرعية الدولية. من المفيد التاكيد ان الحصار المفروض على الاقطار العربية هو حصار عربي قبل ان يكون دوليا، وان كسره، قرار عربي ايضا وقبل ان يكون قرارا دوليا.

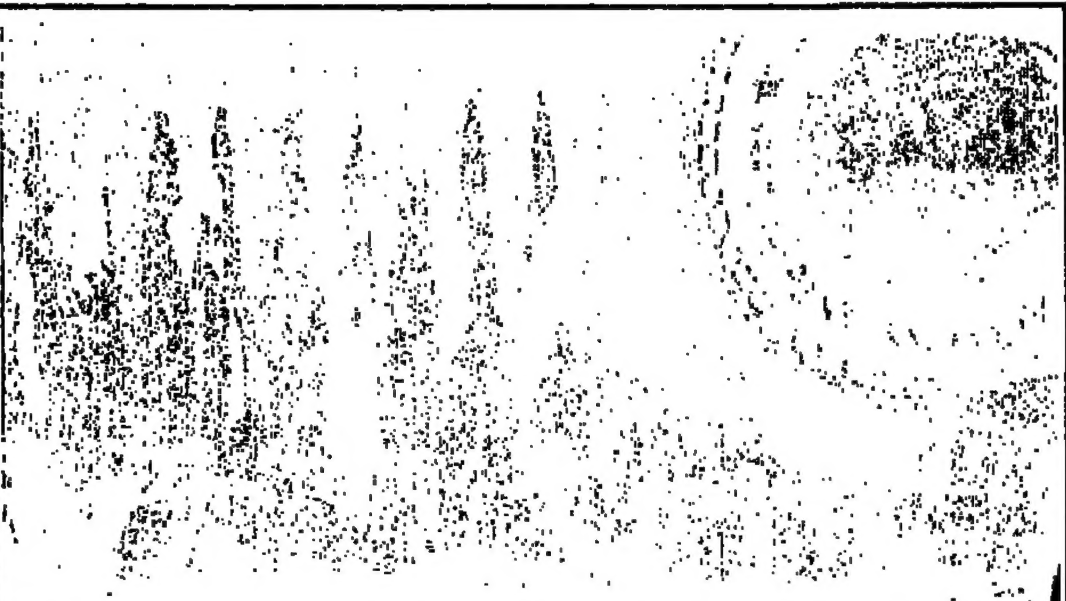
ونحن نقدر ان العراق قد طبق المطلوب منه بموجب قرارات مجلس الامن، رغم الاجحاف الذي لحق بشعبه. وان الحصار على ليبيا والسودان هو حصار ظالم يجب الا يدوم ليوم جديد.

ثالثا: الاتفاق ان المصالح العربية هي اساس المواقف المطلوبة. وبالتالي، تقف في مقدمة الامور مصالح الشعوب العربية: اقتصاديا، وامنيا، واجتماعيا، وسياسيا. ويحكم هذه المصالح اعتبارات خارج اطار المصلحة العربية الشاملة.

وبناء على ذلك اعادة النظر بالعلاقات العربية مع الاطراف الدولية، بالتعامل [illegible]

تكالتي تراعي المصالح العربية وتلتقي معها، واعادة صياغتها مع تلك التي تبني سياستها على حساب مصالح العرب. وفق هذه الرؤية يصبح من الضروري اعادة النظر بالعلاقة مع الولايات المتحدة التي يجاهر مسؤولوها في كل مناسبة التزامهم المصالح الاسرائيلية في المنطقة والعالم على حساب مصالح الاطراف العربية والاقليمية. صحيح ان مثل هذه السياسة العربية الجديدة ستستدعي غضبا اميركيا، قد يكون بلا حدود و لكن تجربة الازمة العراقية ـ الامريكية في شباط الماضي، اثبتت ان بامكان العرب ان يقولوا لا لاميركا دون ان يتاح لواشنطن القيام برد فعل سلبي ومؤذ. وعندما يتوحد الموقف العربي، ويغلق على واشنطن طريق الاستفراد بهذا الطرف او ذاك، تصبح الولايات المتحدة امام الامر الواقع. هذا لا يلغي امكانية ان تلجا الولايات المتحدة الى اشكال الضغوط لفرط الموقف العربي الموحد، لكن نجاح موقف واشنطن مرهون بالموقف العربي. وكلما تعززت وحدة الموقف العربي كلما ضعف تاثير واشنطن، وضعفت قدرتها على فرض موقفها على الاطراف العربية، مجتمعة كانت او منفردة.

رابعا: بناء عليه يصبح ضروريا اعادة النظر بالعملية التفاوضية التي ترعاها الولايات المحدة وما نتج عن هذه العملية من اتفاقات ووقائع. ولا يصح القول



● قمة القاهرة اقل من الحد الأدنى

هنا ان الانسداد في العملية التفاوضية سببه التعنت الاسرائيلي. نعم يتحمل التعنت الاسرائيلي مسؤولية تعطيل العملية التفاوضية، لكن يجب ان نلاحظ ان الطرف الاسرائيلي يلجأ لتعطيل عملية تفاوضية معينة، ويعمل في الوقت نفسه على رسم اسس من نوع اخر لعملية تفاوضية جديدة تنسجم مع سياسة الليكود وبرنامجه، وبرنامج تحالفه مع الاطراف اليمينة والمتدينة في اسرائيل. كما علينا ان نلاحظ ان الولايات المتحدة تسير بخطوات حثيثة نحو التكيف مع السياسة الاسرائيلية الجديدة، والا فما معنى المبادرة الامريكية المطروحة مخرجا للاختناق التفاوضي الحالي

خامسا: التاكيد على ان اية تسوية لا تنطلق من تامين مصالح الشعوب العربية ودولها هي تسوية مرفوضة. فعلى المسار اللبناني تعني التسوية انسحابا اسرائيليا كاملا دون قيد او شرط تطبيقا للقرار ٤٢٥. وعلى المسار السوري لا تقوم التسوية الا بانسحاب اسرائيلي حتى حدود الرابع من حزيران يونيو ١٩٦٧ مع تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين. وعلى المسار الفلسطيني يكون مضمون التسوية دولة فلسطينية مستقلة، تكون عاصمتها القدس، تبسط سيادتها الوطنية فوق كل شبر من ارضها الممتدة حتى حدود الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧، فوق

الضفة وقطاع غزة وضمان حق النازحين واللاجئين في العودة بموجب القرارين ١٩٤ و ٢٣٧. اي ان التسوية الممكنة والمقبولة هي القائمة على قرارات الشرعية الدولية.

سادسا: والوصول الى مثل هذه التسوية من الضروري وقف المفاوضات الراهنة، ووقف كل اشكال التطبيع مع الجانب الاسرائيلي على ان يشمل تنفيذ هذا القرار كافة الاطراف دون استثناء، بما فيها تلك التي وقعت مع العدو الاسرائيلي اتفاقات منفردة. واية صيغة تفاوضية لاحقة، تستند الى قرارات الشرعية الدولية، يفترض ان تحظى برعاية دولية متوازنة، للامم المتحدة فيها دور رئيسي، وتكون الولايات المتحدة احد اطرافها وليس طرفها الوحيد.

سابعا: ولان التسوية الممكنة، كما هي مفترضة عربية، مسالة كفاحية ومشروع نضالي يستلزم استحضار كل عوامل القوة العربية، وفي مقدمة هذه العوامل عامل المقاومة الشعبية، وابرز مثال عليها الانتفاضة الشعبية في فلسطين والمقاومة المسلحة في جنوب لبنان. وهو ما يطرح على العرب دعم هاتين المقاومتين بكل الضرورات المطلوبة، السياسية والمادية، والمعنوية، باعتبارهما خيارين اساسيين من الخيارات العربية. في هذا السياق يبدو واضحا ضرورة توحيد قوى الشعب الفلسطيني كشرط من شروط استئنافه لانتفاضته، وهو امر يستدعي بالضرورة تجاوز كل الاتفاقات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي، انسجاما مع ضرورات الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومع المواقف العربية من قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي وحدود التسوية الممكنة.

ثامنا: قضية اخرى يفترض بالاطراف العربية تظهيرها وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارها قضية اولى ورئيسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا يمكن الوصول الى حل لهذا الصراع دون حل لقضية اللاجئين اي عودتهم الى ديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨.

ان تعزيز صمود اللاجئين، في سياق تمسكهم بحقهم في العودة، يتطلب سياسة عربية ازاء تجمعات اللاجئين، بعيدة عن كل اشكال الضغط والحصار، تعترف بحقهم في العمل الكفاحي، وبحقوقهم الاجتماعية والانسانية، وبحقهم في بناء حركة شعبية خاصة بهم، دفاعا عن قضيتهم وحقوقهم وابرازا لخصوصياتها ومركزيتها في سياق القضية الوطنية الفلسطينية.

تلك هي العناوين الرئيسية التي يمكن للمرء، من موقع حرصه على مجموع المصلحة العربية الشاملة ان يوردها، مدركا بشكل مسبق، ودون اي استغراق في الوهم، ان الوصول الى هذا المستوى من التوافق العربي، فيه الكثير من التمنيات والاحلام، لكنها تمنيات واحلام تندرج في الاطار السياسي الممكن، وتندرج في الاطار السياسي الضروري، كما تشكل تواصلا مع ما توصلت له القمة العربية في القاهرة عام ١٩٩٦، ومع المواقف العربية المتلاحقة، كالموقف من قمة الدوحة الاقتصادية، او الموقف من التهديد الاميركي للعراق في شباط الماضي.

دمشق والرياض تطالبان الدول العربية بتنفيذ قرارات قمة القاهرة

دمشق ـ رويتر: طالبت سوريا والسعودية الدول العربية بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في حزيران عام ١٩٩٦ والتي تطالب بوقف اجراءات التطبيع مع اسرائيل اذا لم يتم تحقيق تقدم في محادثات السلام.

واشار بيان مشترك صدر في ختام اجتماعات اللجنة السورية السعودية المشتركة التي رأسها وزيرا خارجية سوريا فاروق الشرع والسعودية الامير سعود الفيصل الى ضرورة تكثيف الجهود العربية من اجل استرجاع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

واشار الامير سعود الى ان اللقاءات بين القيادتين والتنسيق دائم والمطلوب والمعقول على اتفاق دائم واطلعت فخامة الرئيس وزميلي الاخ فاروق على نتائج اجتماع اللجنة المشتركة وهو كان سعيدا لما توصلنا اليه وحملني رسالة ايضا لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد.

وعبر البيان عن ادانة سوريا والسعودية لسياسة الحكومة الاسرائيلية وتهربها من تنفيذ الالتزامات التي تم التوصل اليها في اطار مسيرة السلام وحملا هذه الحكومة مسؤولية انهيار عملية السلام.

واكد مسؤولية المجتمع الدولي وخاصة راعيي عملية السلام في الزام اسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والوفاء بالالتزامات والتعهدات التي تم التوصل اليها واستئناف محادثات السلام على المسارين السوري واللبناني من النقطة التي توقفت عندها. كما اكد الجانبان على اهمية تجنب ازدواجية المعايير في التعامل مع قرارات الشرعية الدولية والقضايا المتعلقة بالسلم والامن الدوليين.

وطالب البيان المشترك السوري السعودي تركيا باعادة النظر في علاقاتها وتعاونها العسكري مع اسرائيل بهدف الغائه لما يشكله هذا التعاون من مخاطر على امن الدول العربية ولما له من مضاعفات تؤدي الى زيادة التعنت الاسرائيلي وتهديد عملية السلام.

وجدد الطرفان دعمهما للحفاظ على استقلال العراق ووحدة اراضيه وسلامته الاقليمية معبرين عن التعاطف مع شعب العراق وعن ارتياحهما لاتفاق النفط مقابل الغذاء.

ودعا الجانبان الحكومة العراقية الى تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن ذات الصلة بما في ذلك اتخاذ الخطوات الضرورية لاثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول العربية ليعود العراق الى وضعه الطبيعي والاقليمي بين دول المنطقة.

واتفق الجانبان على عقد الاجتماع القادم للجنة المشتركة في السعودية عام ١٩٩٩ على ان يتم تحديد الموعد عبر القنوات الدبلوماسية.

الانتلجنسيا والحزب

■ محمد الجندي

في اطار اللجنة الوطنية الاردنية للاحتفال بمرور ١٥٠ عاما على اصدار البيان الشيوعي تنشر الاهالي هذه المقالة للاستاذ محمد الجندي . فلربما تطرح المقالة بعض الافكار الهامة حول دور الانتلجنسيا العربية - وفي الاردن، في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها المجتمعات العربية .

(التحرير)

لو استطاع ستالين اعداد مجموعة قيادية ، تتسلم ادارة الاتحاد السوفييتي من بعده ، اكان من الممكن ان ينهار الاتحاد السوفييتي ؟

هذا السؤال ليس المقصود به ، ان نجلد ستالين ، لأنه هو الذي يحق له تاريخيا ، ان يجلدنا ، يمكن للتاريخ ان يقول باسمه ، انا صنعت ، وانجزت ، فماذا بالمقابل صنعتم وانجزتم ؟ » . وليس المقصود ايضا التعريض بادارات الاتحاد السوفييتي بعد ستالين ، لأن التطور بقي مستمرا على جميع الاصعدة ، حتى اتت ادارة غورباتشوف ، ورغم ان مجيء هذه ليس صدفة ، وانما يعبر عن خلل ، قد ترجع جذوره الى ايام ستالين نفسه ، ولكن يجب الا يدين المرء الادارات هنا قبل غورباتشوف بادارة غورباتشوف ، او نخلط الاوراق حينئذ بين من بنوا الاتحاد السوفييت ومن سلموا مفتاح القلعة للعدو .

ان الانتلجنسيا ، التي انتاجت الحزب الديمقراطي - الاجتماعي الروسي ، ثم الحزب البلشفي ، ثم الحزب الشيوعي الروسي كانت متناحرة ، بينما كانت متسلمة صناعة التاريخ في بيها ، لماذا ؟

قد يخطر للمرء في هذا المجال التفسير السياسي ، المبني على الشك في هذا الفرد او ذاك ، يعني انه لم يعد مقتنعا بذلك المسار ، وسواء كان هذا لسبب بريء او غير بريء ، لا يهم ، الا ليست النوايا ، هي التي تقيم ، او تؤثر ، في حياة المجتمعات .

الانقسام له عوامل شخصية وموضوعية ، وسواء كان ترجعه لاسباب شخصية او موضوعية ، فان انعكاساته تبقى هي نفسها على الحزب ، وعلى فعل الحزب في المجتمع ، فقد تتجسد بانشقاقات ، او شلل ، او انهيار كامل في الحزب .

وفي كثير من الحالات تتداخل العوامل الشخصية بالموضوعية .

فقد يكون ثمة خلل كبير او صغير في ادارته ، ويؤلف لك سببا موضوعيا لقيام الافراد باعادة النظر في مواقفهم . ولكن قد يكون الدافع لابتعاد فرد ما ، ليس « الخلل » وانما ايضا عامل شخصي مبطن ، يتخذ من « الخلل » عذرا ، او ستارا للمؤثر الشخصي .

العاملان الشخصي والموضوعي

وفي حياة الاحزاب على اختلافها الكثير الكثير من الخلل ، ولذلك يوجد دوما ستار لمن يريد الابتعاد عن الحزب . و « الخلل » نفسه في راي « الخراف الضالة » عن طريق الحزب ، قد لا يكون هو نفسه الخلل الموضوعي في الحزب .

العامل الشخصي لا يتيح لاي انسان ، ان يتعاون مع انسان اخر في سبيل قضية عامة ، وهذا عموما يدخل فيه التناحر على المكسب (المادي او المعنوي ، لا يهم) والتورم النرجسي ، الذي يظن عبره المرء ، انه المحور ، الذي يجب ان يدور حوله الاخرون .

ولكن هذا العامل قد يكون مسيطرا لدى احدهم ، واضعف سيطرة لدى غيره . وعندما تضعف سيطرته ، ياتي العامل الاخر ، العامل الاجتماعي ، وليد الحضارة والثقافة ، والتطور الانساني الطويل .

لقد انتقد لينين المناشفة والمركزيين الديمقراطيين ، والمعارضة العمالية ، وكلهم يؤلفون انشقاقات حزبية ، ولم يكن الحوار معهم حاسما على الصعيد النظري . الطروحات المعارضة ما تزال مثار جدل ، هل كان للنضال الديمقراطي في بداية القرن الاولوية على النضال « البروليتاري » ؟ هل كان للسوفيتيات دور ثانوي فقط حول الحزب ؟ وهل كان للنقابات العمالية دور ملحق بالحزب فقط ؟

وكان قرار لينين حاسما في كل ذلك ، لان بقاء الثورة كان يتطلب الحسم ، وكان الاحرى بالانتلجنسيا الحزبية ، التي كانت حينئذ ، ان تدرك ذلك ، وان تعيد النظر في تفكيرها ، مثلا ، كان من الممكن الحوار حول اعطاء دور اكبر للسوفيتيات والنقابات الى جانب اعطاء الدور الاول للحزب ، او كان من الممكن الالتقاء حول امور كثيرة اخرى . وربما لو حدث مثل ذلك لتغير تاريخ الاتحاد السوفييتي .

كان الموقف التاريخي من كل ذلك ليس فرديا بحتا ، انما تقف المشروعات السياسية تاريخيا على اقدامها ، اذا استطاعت ان تجد ، او ان تخلق ، قوة اجتماعية مؤيدة لها . وقد كان للمشروع اللينيني قوة اجتماعية مؤيدة ، هي الممثلة بستالين والمنظمات الحزبية ، التي ناضل طويلا في سبيل تعبئتها . لذلك كان لينين قادرا على الحسم ، ولولاه ، ربما سيطرت على الحزب البلشفي مشروعات وافكار اخرى .

ويبقى الامر حتى الان على حاله ، البناء الحزبي اي بناء ، ينطوي على صراع قوي ، وتكتلات . الانتلجنسيا فيه تتفق على الخطوط العامة ، والعامة جدا احيانا ، في المشروع الحزبي ، ولذلك يظهر الحزب على الساحة السياسية . لكن سرعان ما تلعب العوامل الشخصية والموضوعية دورها ، فتحدث الانشقاقات ، او يتحول الحزب نفسه من حال الى حال اخرى .

الحزب

الحزب هو الطريقة المتطورة التي وجدت في المجتمع الحديث ، بعد الثورة الفرنسية ، ثم بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ لتعبير المجتمع عن نفسه سياسيا واقتصاديا .

فبلئذ كان تعبير المجتمع عن نفسه قبليا ، او عائليا ، بتكتل الناس في ظل رئيس عائلي ، او قبلي ، هو الحاكم الاصغر (لان للمجتمع حاكما اكبر هو الملك ، او الامبراطور) ، وفي دولته هم عبيد او انصاف عبيد .

الحزب هو تكتل احرار حول مصالح مشتركة متبلورة في مجموعة اهداف اجتماعية . لكن هذه الصورة النظرية ، لا تنطبق الا جزئيا على الواقع .

الحزب البورجوازي هو تكتل انتلجنسيا تعمل لصالح الاحتكارات ، او لصالح الراسمالية الثالثية ، اذا كان في العالم الثالث ، وخلفها جمهور تجمعه بها انواع لا حصر لها من الروابط ، فمنها روابط المصالح الصغيرة ، مثل الاستعانة بالحزب على تدبير عمل ، او تدبير رخص مفيدة ، او على تجاوزات للقانون ، او على تقديم خدمات مدفوعة الاجر لقيادات الحزب ، العامة ، او المحلية ، ومنها التبعيات المتنوعة للاحتكارات ، تبعية عمل ، تبعية خدمة ، تبعية غير مباشرة وتكون لمرجعية فيها دينية او طائفية ، او مافيوية ، موالية لهذا الاحتكار ، او ذاك ، وفي العالم الثالث ثمة تبعيات قبلية وعائلية وطائفية . وكل الروابط المذكورة تتعلق بالموارد المعاشية ، ففي العالم ، الذي تسيطر فيه الراسمالية ، يجب ان يدبر المرء حياته بشكل ما ، والروابط الايديولوجية ، ان وجدت ، تاتي رديفة ، او نتيجة لما سميناه بالمصالح الصغيرة .

والحزب التقدمي الذي يمكن تعريفه ، بانه الحزب المتناقض مع الراسمالية الوطنية القائمة ، او مع الراسمالية الدولية . وهذا يمكن ان نميز فيه زمرتين مختلفتين جذريا ، الاولى هي زمرة التناقض المقيد مرحليا ، والمرجعي على المدى الابعد ، والثانية هي التناقض الاساسي الذي يمثل البديل الاشتراكي العلمي للراسمالية .

الزمرة الاولى قد يمثل التناقض فيها بديلا بورجوازيا صغيرا ، والبورجوازية الصغيرة هي بورجوازية في نهاية المطاف ، ويمكن ان تتحول الى بورجوازية كبيرة . والكلام هنا عن العالم الثالث ، اذا ما تسلم الحزب الحكم ، وحدث ذلك فعلا في العديد من البلدان الافريقية والاسيوية .

الانتلجنسيا

الانتلجنسيا في احزاب البورجوازية الصغيرة ، والاحزاب الطائفية ، اذا ما تركنا التاثير الخارجي جانبا ، تؤلف المجموعة المهمشة في ظل الراسمالية الوطنية ، او الدولية ، وتدغدغ في طروحاتها جميع الشرائح العريضة من عبيد المجتمع ، العمال المستغلون بشدة ، والكادحون الرازحون تحت ثقل مختلف الاعمال والخدمات المرهقة ، وكادحو الارض والمنبوذون من حياة المجتمع الاقتصادية .

لذلك ثمة نوع من الالتفاف الايديولوجي المترادف بالالتفاف المصلحي حول هذه الاحزاب .

والانتلجنسيا في احزاب التناقض ذي البديل الاشتراكي العلمي تتفق مع الحالة السابقة في كونها مجموعة مهمشة ، وتدغدغ ايضا في طروحاتها الشرائح العريضة المذكورة اعلاه . وقد يحصل الحزب على نفوذ ، بان يتسلم السلطة ، او ان يصبح قوة اجتماعية ، وحينئذ يصطدم بالتناقض بين ما يجب ان يفعله ، وافق ذلك ، وما بامكانه ان يفعله . وهذا يجعل ادارة الحزب في حالة تباين حول ما يجب فعله من جهة وحول الطريق الى ذلك ، من جهة اخرى ، وبمقدار ما يتحرك الحزب يزداد التباين وقد يصل الى درجة الانشقاق . طبعا تدخل في كل ذلك العوامل الشخصية والعوامل الموضوعية التي مررنا بسرعة على بعضها .

لذلك طرحت في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروسي اولوية بناء مجتمع ديمقراطي بورجوازي بعد الانتصار على النظام القيصري ، وبالمقابل اولوية ثورة بروليتارية تحرق فيه المراحل الى المجتمع اللاطبقي وادى هذا الى الانشقاق المنشفي - البلشفي وطرحت اولوية الحزب في بناء المجتمع ، وبالمقابل اولوية السوفيتيات / او اولوية التكتلات النقابية ، ولم يؤد ذلك الى انشقاق في ايام لينين ولكنه ادى الى انشقاقات عديدة بعده ، علما ان الانشقاقات في ايام ستالين لم تكن بالضبط من اجل مواقف نظرية وانما لعبت العوامل الشخصية دورا كبيرا الى جانب ذلك .

ولئن استطاع الحزب الشيوعي السوفيتي ان يتجاوز ازماته وان يحقق نقلة تاريخية في عملية البناء الجبارة ، التي انجزها فان احزابا شيوعي عديدة اخرى بقيت اسيرة تناقضاتها او انتكست ، او انهارت ، ثمة احزاب شيوعية اوروبية وصلت الى انجاح عدد كبير من مرشحيها الى البرلمان ثم تراجعت لكي يصبح عدد ممثليها في برلمان بلادها بعدد اصابع اليد .

الانلجنسيا التقدمية ، اي المعادية للامبريالية ، من جهة والمعادية تقدميا للنظام الراسمالي بصعيدية الوطني والدولي ، مطلوب منها على المدين القريب والبعيد ، سواء كانت ملتزمة باحزاب ام غير ملتزمة ان تتحرك اجتماعيا وسياسيا ، بمقدار ما تستطيع ، من اجل هدفين متلازمين الاول انقاذ مجتمعها ومن خلال ذلك انقاذ مجتمعات العالم والثاني تحقيق ذاتها ، وانقاذ نفسها لان رأسها مطلوب ولو بعد حين .

ولكن لا تستطيع ان تفعل الا القليل اذا لم تكن قادرة على الحوار فيما بينها ومع المجتمع واذا لم تكن قادرة على التقاط ما هو مشترك بشكل مرهف ، وعلى تنميته وتفعيله .

لا احد في صفوف الانتلجنسيا يؤلف محورا ولا احد يستطيع بمفرده ان يفعل سوى القليل او سوى الضار ، مهما كانت نظرته لنفسه ومهما كانت مؤهلاته .

الانتلجنسيا هي عقل المجتمع ، ومن المفروض ان تكون جديرة بهذه الصفة فوظيفة العقل هي الاهم في حياة الانسان وفي حياة المجتمع .

داود تلحمي : المطلوب قوات دولية لحماية امن الشعب الفلسطيني

الاهالي - دعا داود تلحمي ، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من رام الله ، الى العمل من اجل استصدار قرار في مجلس الامن بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني في القدس العربية والضفة المحتل مؤخرا وقطاع غزة ، وذلك عبر قوات دولية تفصل بين الشعب الفلسطيني وجيش الاحتلال الاسرائيلي وملحقاته من شرطة وحرس حدود ومستوطنين ، وذلك على ضوء مسلسل القتل الذي يتعرض له المواطنون الفلسطينيون العزل بشكل يومي في الاسابيع الاخيرة ، سواء في القدس او الضفة او غزة ، واخر هذه الجرائم قتل المواطن عبد المجيد ابو تركي قرب مدينة الخليل على يد مستوطنين اسرائيليين .

واكد تلحمي ان قرارات الامم المتحدة ادانت الوجود الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، لتناقضه مع اتفاقية جنيف الرابعة ، وفق ما اكدته قرارات مجلس الامن رقم ٦٠٥ (١٩٨٧/١٢/٢٢) و ٦٠٧ (١٩٨٨/١/٥) و ٦٠٨ (١٩٨٨) و ٦٣٩ (١٩٨٩) و ٦٤١ (١٩٨٩) و ٦٩٤(١٩٩١) و ٧٢٦(١٩٩٢) .

وانطلاقا من هذه القرارات ومن اتفاقية جنيف الرابعة ، ينبغي ازالة المستوطنات وترحيل المستوطنين من الاراضي الفلسطينية المحتلة كشرط لا بد منه لحل ثابت ومستقر للصراع الجاري في المنطقة ، ولضمان امن الشعب الفلسطيني الذي كان وما يزال هو الامن المهدد والمهدور وليس الامن الاسرائيلي كما يزعم رئيس حكومة اسرائيل بنيامين نتنياهو .

مأزق « السلام » العربي الاسرائيلي ٣/١

■ عبد الناصر جمعة
باحث عربي

يمر السلام العربي - الاسرائيلي اليوم بمرحلة دقيقة نتيجة لسياسات الحكومة الاسرائيلية ورغبتها في اعادة تفسير اتفاقيات السلام بما يخدم مصالح واهداف حزب الليكود بقيادة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو ، ولا يزال مشروع القمة العربية يواجه معوقات شتى ، اهمها عدم قدرة الدول العربية على الاتفاق حول برنامج القمة ونتائجها . اي ان الدول العربية تخشى ان تؤدي نتائج القمة الى تقويض عملية السلام . والمتتبع للمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية يجد ان السلطة الفلسطينية فقدت القدرة الحقيقية على التفاوض ، فلا يوجد اليوم لدى الفلسطينيين مقومات القوة ، او وسائل الضغط السياسي التي تمكنهم من التفاوض مع الحكومة الاسرائيلية ، فبدلا من تحقيق مبدأ الارض مقابل السلام ، فقد الشعب الفلسطيني الارض والسلام معا ، فالانتفاضة الفلسطينية الباسلة اجهضت تحت شعار السلام ، والاقتصاد الفلسطيني في تدهور مستمر نتيجة لعملية السلام ، والمجتمع الفلسطيني منقسم على نفسه نتيجة للسلام ، ومع ضياع فرصة السلام الدائم والعادل للشعب الفلسطيني ، بقي السؤال الحقيقي يراود الكثيرين من الساسة والمتتبعين لعملية السلام والباحثات العربية - الاسرائيلية وهو ماذا حدث لاعلان المبادىء في مدريد ،

وماذا تحقق للفلسطينيين من خلال اتفاق اوسلو ؟

الاجابة عن هذا السؤال تكمن في دور الدول المشاركة في عملية السلام ، فلكل منها دور ما في تعطيل عملية السلام واضعافها بشكل يستحيل على اطرافها تحقيق اي تقدم يذكر ، بالطبع تاتي حكومة نتانياهو في مقدمة القوى التي تعمل على تعطيل عملية السلام والغاء نتائجها ، ويساند حكومة نتانياهو في ذلك الحياد والصمت الامريكي وفقدان الحكومة الامريكية القدرة على الضغط على نتانياهو واجباره على الاقل الالتزام بتنفيذ ما جاء في اتفاق اوسلو وايقافه عن تاويل بنود الاتفاق ، ومن هنا عند تقييم دور كل طرف من اطراف السلام نجد ان مأزق السلام بين الدول العربية واسرائيل مسالة طبيعية ناتجة عن عدم قدرة هذه الاطراف على التفاوض في ظل التعنت الاسرائيلي والصمت الامريكي .

فالطرف الفلسطيني ، لا يستطيع اليوم انجاح عملية السلام لانه لا يمتلك عناصر القوة او الدعم السياسي الذي يستطيع من خلاله الضغط على اطراف التفاوض ، والسلطة الفلسطينية قبلت بالمشروع الاسرائيلي حول السلام ، وبالمنطق الاسرائيلي في التفاوض الذي يتجسد في استراتيجية تجزئة الحل بين العرب والفلسطينيين ، كما ان تقسيم الحل الفلسطيني الى مراحل ادى الى عرقلة عملية السلام منذ البداية وقد تسببت المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والاسرائيليين في اوسلو والقبول باتفاق اوسلو كاطار ثنائي فلسطيني - اسرائيلي لحل المشكلة في ابعاد اي دور عربي مباشر في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية . ولذلك فضل الفلسطينيون ، مجبرين ، الرعاية الامريكية لعملية السلام والتفاوض المباشر مع اسرائيل . وجاء هذا القرار نتيجة للظروف التاريخية التي مرت بها المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثانية والتي حدت من قدرة الطرف الفلسطيني على استخدام الضغط السياسي اثناء المفاوضات لان الدور العربي كان غائبا منذ بداية عملية السلام ، وكان الدول العربية هي السبب في تدهور عملية السلام ، ولكن هذه المقولات غير منصفة لان الطرف الفلسطيني وبواقعية كاملة اغفل واسقط الدور العربي وقبل بالرعاية الامريكية لعملية السلام ، فان المفاوضات التي تم الاتفاق عليها بشكل سري في اوسلو وغيرها من الاتفاقيات التي توصل اليها الفلسطينيون والاسرائيليون دفعت الطرف الفلسطيني ونتيجة لليأس الى المساهمة في عرقلة عملية السلام عندما وضع جميع اوراقه لدى الطرف الاسرائيلي الذي يحاول ان يعرقل عملية السلام في كل مناسبة

سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني

وزارة جديدة ... ام سياسة جديدة ؟

مفاوضات

انشغلت الاوساط السياسية الفلسطينية ووسائل الاعلام المتابعة للوضع الفلسطيني ، في الايام الاخيرة ، بقرار حل الوزارة الفلسطينية وبدء سلسلة من المشاورات والاتصالات مع الافراد والتنظيمات والاحزاب تحضيرا لتشكيل وزارة جديدة ، وفقا للوعد المطروح من قبل الرئيس عرفات لاعضاء المجلس التشريعي قبل فترة من الزمن .

ويلفت الانتباه ان وسائل الاعلام الخارجية تهتم بالامر اكثر مما يهتم به الشارع الفلسطيني ، الذي لديه من الهموم والمشاكل والهواجس ومصاعب العيش ما يكفيه ، والذي فقد الثقة بالهيئات المسؤولة وبامكانية احداث تغييرات جدية تقود الى تحسين وضع الناس وفتح نوافذ الامل امامهم بمستقبل اقل ظلاما .

وهذا الشعور الشعبي مشروع ، ليس ، بسبب تعثر العملية التفاوضية وانغلاق الافاق امام اي حل او تسوية مقبولة مع الحكومة الاسرائيلي الحالية تقود الى سلام حقيقي ، وبالتالي بداية خروج من القهر وبداية تحسن في الوضع العام للمواطن الفلسطيني ، وانما ايضا بسبب ممارسات سلبية يشاهدها الناس ويسمعون عنها من قبل بعض رموز السلطة وبعض اجهزتها ، من الفساد وهدر المال العام الذي اشار اليه تقرير المراقب العام وتحقيق اللجنة الخاصة في المجلس التشريعي وتصريحات بعض اعضاء هذا المجلس التي ذهبت ابعد من ذلك ، الى التجاوزات والمس بكرامة المواطنين وحقوقهم المدنية من قبل بعض الاجهزة وبعض الافراد النافذين او القريبين منهم .

ولا نعتقد ان تغيير بعض الوجوه في اية وزارة جديدة سيحل المشكلة جذريا ، وان كان من الضروري ، على الاقل ، استبعاد الاشخاص الذين ثبت تورطهم في قضايا الفساد المالي وتقديمهم للمحاكمة .

فالوزارة ليست هي المسألة الاساسية ، المسألة هي السياسة العامة ، اولا اي الاستمرار في مفاوضات عقيمة وخطرة تحمل كل محطة فيها مجموعة جديدة من التنازلات الفلسطينية وتترك المجال مفتوحا ، بالتالي لمواصلة بنيامين نتنياهو سياسته العدوانية في تهويد القدس وتغيير تركيبة كل الضفة الفلسطينية الديمغرافية ، عبر حملة محمومة من الاستيطان ، تتم اجازتها بشكل غير مباشر في الاتفاقات الموقعة ، كما هو الحال في ما تسرب من المبادرة الاميركية الاخيرة المفترض الوصول الى اتفاق بشأنها خلال الاسابيع القادمة .

والسياسة ، ثانية ، هي السياسة الاجتماعية - الاقتصادية ، والموقف تجاه الحريات وحقوق المواطن . فالناس تريد تطوير البنية الاقتصادية ، بناء المصانع وتطوير الزراعة ومجمل البنى التحتية وفك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي بكسر اتفاق باريس المهين . ولا تريد ان ترى المزيد من هدر الاموال على الجيش الطويل العريض من المتفرغين في الاجهزة الادارية وعلى الامتيازات للشريحة البيروقراطية المتنفذة التي لا تتورع عن استعراض بذخها المفرط في محيط من الفقر والفاقة وتدهور الاوضاع المعيشية العامة نحن لا نقول لا للحوار ، ولاعادة بناء التحالف الوطني العريض مع كافة القوى العاملة من اجل الخلاص من الاحتلال وانتزاع الاستقلال الوطني . ولكن ليس على اساس التسليم بانه ليس بالامكان ابدع مما كان . وانما على اساس الاخذ والرد والنقاش ، والوصول الى ارضية مشتركة بين كل قوى وشخصيات الشعب الفلسطيني الفاعلة ، في الوطن وفي المهاجر ، لمواصلة النضال الموحد ضد الاحتلال والاستيطان المجرم ولانجاز عملية التحرر الوطني .

ذلك ممكن ؟ نعم . ولكنه صعب ومكلف ؟ نعم . ولكن من قال ان الوصول الى الخلاص من الاحتلال امر سهل ؟! فاسهل الطريق تقود احيانا الى الجحيم .

(عن الزميلة « المسار »)

الأهالي
رئيس التحرير المسؤول
سالم النحاس
مدير التحرير
عليان عليان
الأهالي